

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال
الفترة (2000-2022)

إعداد الطالبين:

بشيري عبدالرحمان
أم هاني محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. حجاب عيسى
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. نذير عبدالرزاق
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. كمال زيتوني

السنة الجامعية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ
إِذْ قَالَ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ
إِنِّي جَاعِلٌ فِيهِ لِقَاءَ رَبِّي
وَإِنِّي جَاعِلٌ فِيهِ لُغْتًا عَرَبِيًّا
وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى
فَمَا أَصْبَرْتُمْ وَلَقَدْ أَخَذَ
اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
قَالَ اللَّهُ لِيَلْقَاهُ فِي يَوْمٍ
كَذَاكَ وَقَدْ أَحْبَبَ الْكَافِرُ
الْيَوْمَ لَقِيَ اللَّهُ وَنَسِيَ
وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ قَالُوا أَتُوعَدُونَ
بِأَنَّكُمْ سَيَرُونَ قَالُوا بَلَى
وَمَا كُنَّا بِشَاكِرِينَ
وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ قَالُوا أَتُوعَدُونَ
بِأَنَّكُمْ سَيَرُونَ قَالُوا بَلَى
وَمَا كُنَّا بِشَاكِرِينَ

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا
البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له
آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام إلى
الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام إلى مدرستي
الأولى في الحياة

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره .
إلى التي صبرت على كل شيء، و كانت دعواها لي
بالتوفيق، إلى نبع الحنان

أمي أعز ملاك على القلب و
العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين .
إلى زوجتي الحبيبة رفيقة الدرب و
الحياة، إلى إخوتي و أخواتي الذين
تقاسموا معي عبء الحياة .

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم
الدكتور: **نذير عبد الرزاق** الذي كلما دب اليأس
في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت
عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من وقته
الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته
المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم
الإقتصادية و إلى كل الاصدقاء و موظفي بلدية
الخبانة كل باسمه .

قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى
يغيروا ما بأنفسهم..."

الآية 11 من سورة الرعد

الطالب : ام هاني محمد

إهداء

الى من وضع المولي - سبحانه وتعالى - الجنة
تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز...
(أمي الحبيبة).

إلى خالد الذكر، الذي وفاته المنية منذ ثلاث
سنوات، وكان خير مثال لرب الأسرة، والذي لم
يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة
لي.. (أبي الموقر).

إلى من أعتد عليهم في كل كبيرة وصغيرة.. (الى
إخوتي و أخواتي).

الى زوجتي الحبيبة ام اولادي ، الى حبيبات قلبي
وفلاذاتي كبدي و عيوني بنتايا (اريج صبرين
ولوجين ، وولدايا محمد ومهدي الصديق)
حفظهم الله لي .

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم
الدكتور: **نذير عبدالرزاق** الذي كلما دب اليأس
في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت
عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من وقته
الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته
المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم
الإقتصادية و إلى كل الاصدقاء و موظفي بلدية
الخبانة كل باسمه .
قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى
يغيروا ما بأنفسهم "

الآية 11 من سورة الرعد

الطالب : بشيري عبد الرحمان

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " : من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم.

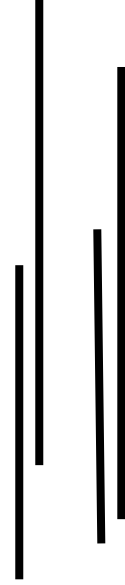
الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا و شجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ الدكتور " نذير عبد الرزاق " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية؛ كما نتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " .



فہرس



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ-ب	إهداء
ج	شكر
د-هـ	فهرس المحتويات
و-ز	قائمة الجداول والأشكال
5-2	مقدمة.....
7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم
7	تمهيد.....
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية.....
8	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية.....
9	المطلب الثاني : أنواع السياسة النقدية.....
9	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية.....
14	المطلب الرابع : أدوات السياسة النقدية.....
19	المطلب الخامس : السياسة النقدية في النظرية الاقتصادية.....
26	المبحث الثاني : نظرة عامة حول ظاهرة التضخم.....
26	المطلب الأول : مفهوم التضخم.....
28	المطلب الثاني: أنواع التضخم.....
29	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم.....
32	المطلب الرابع : النظريات المفسرة للتضخم.....
37	المطلب الخامس : آثار التضخم.....
39	خلاصة الفصل الأول.....
41	الفصل الثاني : الدراسة التحليلية قياس و تشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022).....
41	تمهيد.....
42	المبحث الأول : قياس وتشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).....
42	المطلب الأول: مؤشرات قياس معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022).....
49	المطلب الثاني : تشخيص التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).....
52	المبحث الثاني : أسباب وآثار التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022).....
52	المطلب الأول: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2022).....

فهرس المحتويات

53	المطلب الثاني:أثار التضخم في الاقتصاد الجزائري.....
55	خلاصة الفصل الثاني:
57	الفصل الثالث:الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022).....
57	تمهيد.....
58	المبحث لأول: وضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022).....
58	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية في الجزائر.....
58	المطلب الثاني: إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر.....
66	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
70	المبحث الثاني: مسار المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022).....
70	المطلب الأول : مفهوم العرض النقدي.....
70	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).....
77	المطلب الثالث: أثر نمو المعروض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر.....
80	المطلب الرابع: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في الجزائر.....
85	خلاصة الفصل الثالث:
87	خاتمة
92	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص الدراسة



قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول والأشكال

أ- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك IPC ومعدل التضخم في الفترة 2000-2022	45
02	تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022.	47
03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	49
04	تطور معدل إعادة الخصم ونسب معدل التضخم للفترة 2000-2022	67
05	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2000-2022	67
06	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	71
07	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	75
08	تطور الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة 2000 - 2022	77
09	تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة 2001-2022	82

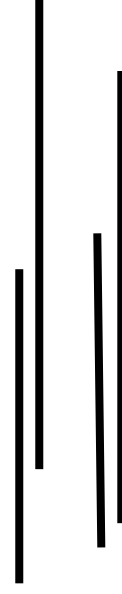
قائمة الجداول والأشكال

ب- قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
14	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	01
33	العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي	02
35	الفجوة التضخمية	03
46	منحنى بياني يجمع بين المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022).	04
48	منحنى بياني تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022.	05
72	منحنى بياني يوضح تطور المجاميع النقدية 1M و 2M في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	06
76	منحنى بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	07
78	منحنى بياني يمثل تطور الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة 2000 - 2022	08
80	منحنى بياني يوضح علاقة معدل التضخم بمعدل النمو (الناتج الداخلي الخام، خارج المحروقات، في قطاع المحروقات) للجزائر في الفترة 2000-2022	09



مقدمة



تمهيد :

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث اختلفت معدلات التضخم من حقبة لأخرى فنجدها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر. وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية وشملت كل الدول على السواء متقدمة أو نامية، وشغلت بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كالحذ من الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

يلعب البنك المركزي دورا مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية، الاقتصادية، الاستثمارية، التجارية، الاجتماعية)، سواء للفرد أو المجتمع ككل، فالبنك المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال، وفق الإمكانيات المتاحة للدولة واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية والمالية عموما مستعينا بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء والفعال لهذه المهام، بالإضافة إلى أنه يزاول مجموعة من الوظائف الأخرى (مباشرة - غير مباشرة) من أهمها متطلبات الحد الأدنى الاحتياطي، وتطبيق آلية سعر الخصم، ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة. وبالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي ينهض بها المصرف المركزي، و فضلا عن كونه المرجع المسئول عن مراقبة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وكذلك سياستها المصرفية من خلال أدواته ووسائله التي قد تختلف من نظام اقتصادي لآخر حسب مدى قوة هذا الدور، ونظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي.

تظهر أهمية السياسة النقدية بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات و الودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية.

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)، المعدل والمتمم لأمر (03-11) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شاهدها الجزائر خاصة مع مرحلة الانتقال من

اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، والذي تواصل حتى تطبيق قانون 90-10 وفي سنة 2000 عرفت تراجعاً قياسيًّا في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة، والإصلاحات السائدة.

أولاً: الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق تمحورت إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

فيما يتمثل دور السياسة النقدية في معالجة وضبط التضخم في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة علينا الإجابة على مجموعة من الأسئلة من خلال دراستنا هذه

والمتمثلة في:

1- ما هو مفهوم واهم مؤشرات التضخم؟

2- ما هو مفهوم واهم أدوات السياسة النقدية؟

3- ما مسار المعروض النقدي في الجزائر، وتأثيره على معدلات التضخم؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

لمناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناجمة عن تداخل مجموعة من العوامل الداخلية

والخارجية، والهيكلية.

2. مدى تأثير المعروض النقدي على معدلات التضخم .

ثالثاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال الأهمية المتزايدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، حيث يعتبر مشكلة اقتصادية تشغل رجال الاقتصاد وصانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية، وذلك نظراً للأهمية الكبرى التي يكتسبها استقرار الأسعار في تحقيق التوازن الاقتصادي، كما تساهم هذه الدراسة في الكشف عن مختلف الأسباب المساهمة في الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

رابعاً: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1. الاستعانة بالنظريات الاقتصادية المختلفة في الفكر الاقتصادي، وكيفية تفسيرها لظاهرة التضخم،

قصد إعطاء بعد نظري للدراسة.

2. معرفة أهم المؤشرات والمعايير المستعملة لقياس التضخم.

3. معرفة واقع التضخم ومؤشراته في الجزائر .

4. تقدير درجة واتجاه تأثير تحركات التضخم في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

(النمو الاقتصادي ، الاستهلاك) .

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

1- أسباب شخصية:

- الإلمام بالمعلومات حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم.
- الدراسة في التخصص (نقدي وبنكي).

2- أسباب موضوعية:

- معرفة أهمية السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد الوطني .
- مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية بمعدلات التضخم.
- علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي.

سادسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده قمنا بدراسته من خلال المنهج الوصفي التحليلي، من خلال سرد أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها، وكذلك النظريات الاقتصادية المفسرة لها، وقمنا بالتطرق للإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم والنظريات الاقتصادية المفسرة لها، كما قمنا بتحليل المعطيات، من خلال تحليل لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهدافها التي تسعى إليها السياسة النقدية كما قمنا بتحليل معدلات التضخم وطرق قياسه وتشخيصه، كما تم التطرق أيضا إلى علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة:

تشكل السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم اهتماما كبيرا بالنسبة للباحثين، وقد تناولت في هذا المجال عدة دراسات سواء تعلق الأمر من جانب عام أو دراسة حالة الجزائر بشكل خاص، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:

- **الدراسة الأولى:** دراسة إيمان بن زروق المعنونة التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، يبرز هذا الموضوع دراسة تأثير التضخم على بعض المتغيرات من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة قد تناولت فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل نمو كتلة الأجور وحجم الاستهلاك).

- **الدراسة الثانية:** دراسة عمران فوزية المعنونة دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، تناولت هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم في الجزائر وقد توصلت هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية للحد من التضخم بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي تمارس البعض منها في الجزائر بشكل

يتناسب مع طبيعة وخاصة اقتصادها و تكون ذات فعالية في مجتمعها ونذكر من هذه الأدوات معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم .

- **الدراسة الثالثة :** دراسة اوكن لونيس الموسومة السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، 2000-2009 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك ، لذلك تمت صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي: ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)؟، هادفة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية، و أهمية ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانات الاقتصاد الإنتاجية الحقيقية.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة ريس فضيل المعنونة بتحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)،بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تتجسد إشكالية البحث في التساؤل الآتي: ما هي تحديات السياسة النقدية في بناء الجزائر؟ وما هي المحددات الرئيسة للتضخم في ظل الظروف الحالية للاقتصاد الوطني؟ والتي تهدف إلى إبراز التحديات التي تواجهها السياسة النقدية، والمتمثلة أساسا في الفائض النقدي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني.

ثامنا: صعوبات الدراسة: واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:

- الاختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر.

تاسعا: هيكل البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باختبار الفرضيات ولتحقيق الأهداف قمنا بتخصيص ثلاثة فصول لهذا البحث كما يلي : خصصنا الفصل الأول للإطار النظري و المفاهيمي للسياسة النقدية و ظاهرة التضخم، حيث قمنا بوضع في المبحث الأول نظرة عامة حول السياسة النقدية أهدافها وأدواتها و النظريات المفسرة لها أما المبحث الثاني تضمن هو الآخر نظرة عامة لظاهرة التضخم (مفهومه، أنواعه، طرق قياسه،أثاره)، والنظريات المفسرة له، أما الفصل الثاني سوف يتم التطرق للدراسة التحليلية قياس وتشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022) من خلال مبحثين قياس وتشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022) ،وأسباب وآثار التضخم في الاقتصاد الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)، اما الفصل الثالث تناولنا فيه لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022) من خلال مبحثين وضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)، اما المبحث الثاني مسار المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022).



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

وظاهرة التضخم

تمهيد:

تشكل السياسة النقدية منظومة للاستقرار الاقتصادي ودعما للاقتصاد الكلي في تحقيق مستوى متوازن في الجانب النقدي للبلاد وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة. تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين وهو الحد من ظاهرة التضخم، ونظرا لانعكاساته الضارة بحث العديد من المفكرين الاقتصاديين عن تفسير شامل لهذه الظاهرة وسبل معالجته أو التقليل من خطورته، ولتحقيق ذلك يجب توفير مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية بأدواتها المختلفة ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية و ظاهرة التضخم وذلك من خلال المبحثين :

- المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية .
- المبحث الثاني: نظرة عامة حول ظاهرة التضخم .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى مجالات السياسة الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وذلك لما لها من دور في الجهة النقدية الخاصة بالدولة.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها : "الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة - صرف العملة الوطنية - وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة"¹، كما عرفت السياسة النقدية بأنها : "مجموعة من القواعد والأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، خلال فترة زمنية معينة"²، وتعرف أيضاً بأنها: الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم³، كما يعرفها بلعزوز بن علي بأنها : هي تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود، لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع⁴.

كما تعرف أنها " مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، مما يحقق الاستقرار النقدي للاقتصاد"⁵.

ومنه يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة النقدية يتضح في أنها مسار عملي تقوم به السلطات النقدية بهدف التأثير في الجانب النقدي للبلاد وذلك بغية مساعدة السياسة الاقتصادية في ضمان وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للاقتصاد ككل من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة وبالتالي تحقيق مستوى نقدي متوازن للدولة.

1- مناصرية خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2016، 2015، ص65.

2- بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، 2012، ص 128.

3- لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيذر بسكرة ، 2014، 2013، ص24.

4- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2014، ص149.

5- رحيم حسن، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع، سنة 2010، ص

المطلب الثاني : أنواع السياسة النقدية

تنقسم إلى نوعين هما:

أولاً: السياسة النقدية التوسعية

تستخدم في حالة وجود كساد حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع من معدلات البطالة، وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما تخفيض سعر الخصم، أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخل مشتريا في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد ويترتب على زيادة حجم الاستثمار الأدوات مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف وتنقل السياسة النقدية التوسعية ويترتب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة.

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية

تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار) وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو دخول بائعي سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، ولذا ينخفض عرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض كل من مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعني امتصاص القدرة الشرائية للمجتمع وهو ما في النهاية يحد من التضخم¹.

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية

يحتاج البنك المركزي إلى أدوات السياسة النقدية في مهامه الإشرافية على وحدات الجهاز المصرفي والتي سيقوم باستخدامها من أجل التكيف التتابعي مع توجهاته المستقبلية، وارتباطاته العامة والخاصة، و بالتالي فإن لكل أداة من هذه الأدوات استخدامات تتطلبها، كما أن لها محددات تحتاجها، و ضوابط تتوخاها، وقيود تحاذر أن تقترب منها، و أخطار تحاذر أن تقع فيها خاصة أن تفاعلات البنك المركزي نحو استخدام هذه الأدوات مؤثرة و متأثرة وهو ما يعني ضرورة تحليل بيانات إضافية أخرى، قائمة على فهم العلاقات التبادلية التأثيرية المتطورة للسوق، و تفاعلاته، وعلاقتها بالجو والمناخ العام المحيط بهذه الأدوات، و بصناعة التوازنات المتفاعلة وهي توازنات فارضة لذاتها، و محققة لأهدافها، ويتم استخدامها بفاعلية للوصول إلى هذه الأهداف خاصة معالجة كل من² :

1- عبيد حسان، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم/الجزائر، سنة 2017/2018، ص 20.

2- محسن أحمد الخضيرى، البنوك المركزية فاعلية الإشراف على البنوك في عالم متغير، اترك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 243-244

- ✓ الاختلالات التي تصيب الجهاز المصرفي، كما يحدث من انفلات الأسعار نتيجة للإفراط في التوسع النقدي، وطباعة النقود بدون تناسب مع الغطاء من الإنتاج، أو من الأداء الاقتصادي الكلي للاقتصاد وهو ما يؤدي إلى سيادة حالة من التضخم الجامح، الذي يضر الاقتصاد، ويعمل على تهميش و تكميش القوى الاقتصادية خاصة في وقت تمويل الحروب والأزمات الكارثية .
- ✓ الاعتلالات التي تصيب الجهاز المصرفي، نتيجة الانكماش والركود الحادث في الأسواق، و ما أدى عطالة و بطالة عوامل الإنتاج، وركود في المعاملات والتعاملات في الأسواق خاصة ما يحدث من إفلاس كبار العملاء وتعثر الباقي وهروب الآخرين إلى الخارج وضياع الأموال التي تم إقراضها من لهم وضياع حقوق البنوك التي أقرضت هذه الأموال.
- ✓ الفجوات التي تحدث في الجهاز المصرفي، نتيجة غياب عدد من البنوك، أو إفلاسها، أو اختفائها أو حدوث أزمة كارثية لها أدت التي توقفها عن العمل، وعدم قدرتها على استكمال تقديم خدماتها في السوق المصرفي، و بالشكل الذي يدفع إلى عدم الارتياح لنقلب السوق المصرفي، والى ضياع وفقد الودائع لد البنوك التي توقفت عن العمل ، وأعلن إفلاسها.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالاتي :

الفرع الأول: الأهداف الأولية

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير في الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثال بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فان لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية العاملة مثل الاحتياطات الكلية، الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية أو أسعار الفائدة) سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أدون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية¹.

¹- الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح

الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 20.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

دارتها تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها والوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، وهي تضم المجمعات النقدية، معدل سعر الصرف، معدل الفائدة¹ والتي سنتطرق إليها كالتالي :

أولاً: المجمعات النقدية :

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك أن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة، عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين على الطلب على النقود، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي المصرفي² .

وتستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات وهي

كالآتي :

أ. **المسح النقدي**: هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى حيث يتكون من: صافي الأصول الأجنبية " وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوصاً منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي"

ب. **حساب البنك المركزي**: يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي، يتضمن في جانب الخصوم (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة)، أما في جهة الأصول يتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، الحقوق على البنوك التجارية .

ت. **حساب البنوك التجارية**: ويتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، تتضمن في الخصوم حساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64.

2- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 18.

للقروض، أما في جهة الأصول يتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق علنا للحكومة الخ¹.

ث. أما عملية تكوين الكتلة النقدية يمكن معرفتها من خلال العلاقة التي تربط بين التغير في العرض النقدي والتغيرات في القاعدة النقدية والتي تتحقق باشتقاق المضاعف النقدي فالعرض النقدي يعبر عن مجموع النقود القانونية المتداولة خارجة الجهاز المصرفي والودائع أما القاعدة النقدية أو ما يسمى كذلك بالنقود المركزية يعبر عنها بمجموع العملة في التداول بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي².

ثانيا: معدل الفائدة

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيط للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أبقيا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصادي(الدورة الاقتصادية).

واعتبارا لكل ما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع³.

ثالثا: سعر الصرف

يستخدم للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى يستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، انخفاض نسب الصرف من شأنه تحفيز الصادرات، لكنه يزيد أيضا تكلفة مشترياتها من الخارج (التضخم المستورد) ولا يحفز المؤسسات الوطنية بالقدر الكافي على تقليص أسعارها لمواجهة المنافسة الأجنبية مع خطوط أفضل للنجاح، وبالعكس فإن استقرار وحتى رفع نسب الصرف، يخفض من مخاطر التضخم المستورد ويدفع المؤسسات إلى تحقيق جهود وعقلنة إنتاجها لتحسين تنافسيتها⁴.

كما أن هذه الأهداف الوسيطة لا تكون فعالة في تحقيقها الأهداف النهائية إلا إذا استجابت للشروط

التالية⁵ :

* أن تمارس أثر مباشر على الهدف النهائي.

* أن لا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة على الأهداف النهائية

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص، ص 66-69 .

2 - بقيق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، مرجع سابق، ص 19.

3- عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 75.

4- د موسى زواوي، مدخل عام الاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 231.

5- بقيق ليلي أسمهان، مرجع سابق، ص 21.

* أن تكون مراقبة مباشرة من طرف السلطات المشرفة على السياسات النقدية.

* أن تكون تحت التبعية الحصرية لها لتفادي النزاعات .

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية كالتالي :

أولاً: تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وفي نفس الوقت عالج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد و تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوياً لأسعار أي أقل مستوى لها.

ثانياً: المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشترك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي¹ .

من وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية، لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل كما أنها ستكون سبباً في انتشار التضخم. فالسياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة، عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فتتخفف أسعار الفائدة، فيزيد الاستثمار وتتنخفض البطالة².

ثالثاً: تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة، وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغييرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص³.

رابعاً: تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا

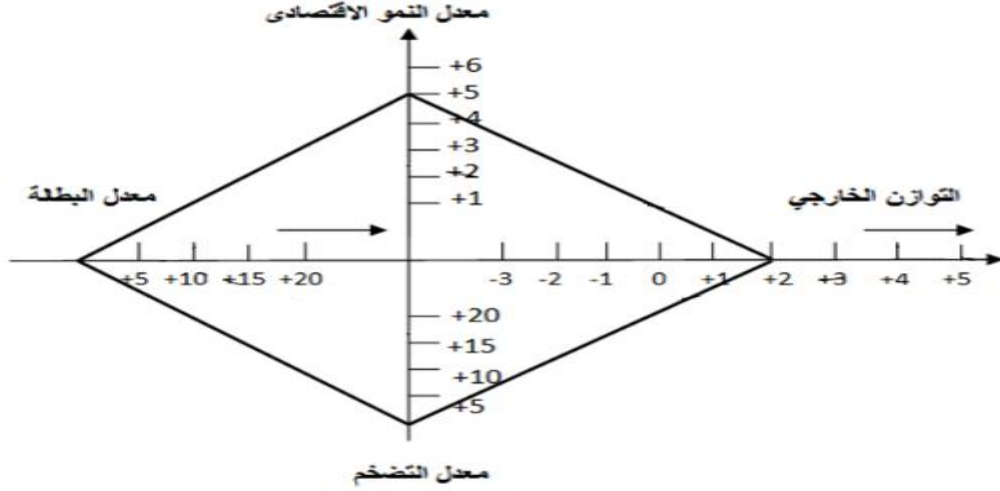
1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص،ص 274، 176 .

2- دحان كززة وسلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم ، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية ، أدرار، سنة 2017/2016 ، ص ص 40، 41.

3- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 75.

تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد¹.

الشكل رقم 01: الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: عبد العزيز طيبة: سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلي، الجزائر، 2004/2005 ص 50 .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أنه هناك مشكلة تواجه مخططي و واضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن آخر، رغم أنه مبدئيا لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي و التوظيف الكامل فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل و توازن ميزان المدفوعات، و أيضا التعارض بين البطالة و التضخم، و كذلك بين النمو الاقتصادي و استقرار الأسعار، لذا من المهم لوضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية فلا بد من تحديد الهدف و اختيار شكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية:

تقوم السياسة النقدية بالتحكم في المعروض النقدي عن طريق مجمل أدواتها المختلفة التي تخدم أهداف الدولة . وتتنوع أدوات السياسة النقدية في ما يلي:
الفرع الأول-الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

تهدف هذه الأدوات إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك و هذا بغض النظر عن كيفية استعمال هذا الائتمان ، فإداة السياسة النقدية هنا تسعى إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل

1- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مرجع سابق، ص 22.

البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية ، و أبرز الأدوات الكمية المستخدمة لأداء هذا الغرض هي:

أولاً - سعر إعادة الخصم والفائدة: يقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، وكذلك نظير تقديم القروض للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.

يبدو استخدام أداة سعر إعادة الخصم أمراً سهلاً، يعمل مباشرة على تحقيق أهداف السياسة النقدية، إلا أن الواقع يدل على عكس ذلك، إذ أن هذه الوسيلة تتطلب استحواد البنوك لوحدها على تمويل المؤسسات ومعتمدي القروض، إلا أن هذا الوضع هو بعيد المنال، خاصة أن هذه الوسيلة كانت حقيقة أكثر نجاعة في ظل نظام قاعدة الذهب.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحنى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءاً ضئيلاً من تكاليف التمويل، وهذا لوجود التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة يعتبر حجم الأموال المقترضة قليل المرونة اتجاه التغيرات في سعر الفائدة¹.

إن سياسة سعر الخصم تصبح أداة أقل فعالية في حالة الكساد منه في حالة التضخم إذ يؤدي الكساد إذا كان كبيراً إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال، وفي هذه الحالة يصبح الطلب على القروض عديم المرونة كثيراً اتجاه التغيرات في سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة قد لا يدفع رجال الأعمال إلى الاستثمار وإن أصبح صفر إن لم يتوفر الدافع إلى الاستثمار أي الربح².

فالكثير من الاقتصاديين (يعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة) يشككون في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الإنكماشية أو الأهداف التوسعية، وخاصة في ظل تنوع مصادر التمويل، والتخلي عن نظام قاعدة الذهب، وحرية تدفق رؤوس الأموال، ومن ثم لم تصبح هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

ثانياً-نسبة الاحتياطي القانوني: هي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه فيشكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى المصرف المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض المصارف التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص السيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة وبالتالي اطمئنان المودعين على أموالهم على أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى

1- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ص ص

124،123 .

2- المرجع نفسه، ص125.

المصارف التجارية. ففي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي. وزيادة عرض النقد ستقلل بالضرورة من تكلفة الأموال على المقترضين من ناحيتين، إحداهما بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال المصارف مما يدفع باتجاه تقليل سعر الفائدة لجذب مزيد من المقترضين، والثانية انخفاض تكلفة الأموال على المصارف التجارية، على أن لاستخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لانخفاض الطلب على القروض في حالة الكساد¹.

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة اعتبارات أهمها²:

- 1- تعتبر وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجاري.
- 2- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل و لذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية . إلا أن هناك بعض الموانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك الموانع ما يلي:

- 1- وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية و بالتالي فإن تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.
- 2- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة أثناء فترات الكساد.
- 3- رغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية إلا أن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي.
- 4- إن هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها حيث يقتصر أثرها على البنوك التجارية أما المؤسسات المالية غير المصرفية فال تأثير لهذه السياسة عليها وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة. ورغم كل ما سبق فإن هذه السياسة تظل من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي و خاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية، إلا أنها ليست بديلا عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من أجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصا في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة.

1- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية ،نظرية- تحليلية-قياسية، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2010 الطبعة الأولى، ص 28.

2- أكرم حداد، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري، دار وائل للنشر والتوزيع -عمان- الطبعة الأولى، ص 188 .

ثالثا- **عملية السوق المفتوحة**: تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان.

ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصارف وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية، مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي¹.

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات السابقة يستخدم البنك المركزي وسائل أخرى يتبعها للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات و التي تؤثر في حجم الائتمان كما وكيفا، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين و خفضه وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد أن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد:

أولا- سياسة تأطير القرض :

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، و تسمى أيضا تخصيص الائتمان و تكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم ، و أستخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان.²

1- أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 1998، ص 231.
2 - اوكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2010-2011 ص 57.

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تلتزم بنسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن من سنة إلى أخرى، ولا يجب أن يتجاوز ارتفاع المجموع الموزع النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها قد تفرض السلطة النقدية عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى، فمثال كلما احتاج البنك المركزي إلى النقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض.¹

ثانيا- التنظيم الانتقائي للقروض :

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة مايلي :

1- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:

فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

2- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة:

لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات ، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

3- هوامش الضمان المطلوبة:

و يكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواء بالزيادة أو بالنقصان، و في المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين، فإذا كان هامش الاقتراض يقدر ب 45 % في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة 45 % من قيمة الأوراق المالية و 55 % الباقية يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان إلى 65 % مثلا أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35 % مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، و يحدث العكس في حالة الكساد.²

1 - بلال شنافي، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، نيل شهادة ماستر

تخصص نقدي وبنكي جامعة محمد البشير الإبراهيمي بوج بوعريبيج السنة الدراسية 2020-2021 ص 57.

2 - اوكن لونيس ،السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009، مرجع سابق ص 59 .

ثالثا - الإقناع الأدبي :

هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه. وذلك بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية (سياسة المصارحة) ،وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما. مما يؤهلها بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات، لتغيير إتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي .وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسة النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.إلا أن هذه الأداة لا تنتج آثارا إذا كانت غير مدعمة بوسائل أخرى مثل: سياسة معدل إعادة الخصم، أو نسبة الاحتياطي القانوني كون أن الإدارة النقدية لا تستطيع الاستجابة بتغيير سلوك المنشآت المالية بمجرد تهديد شفهي أو إقناع أدبي¹.

رابعا - البيع بالتقسيت :

من السياسات المكملة للسياسة النقدية النظر في سياسة البيع بالتقسيت، ويمكن للدولة أن تؤخر في السياسة الاقتصادية عن هذا الطريق:

* تعديل قيمة القسط الأول .

*تعديل أقصى فترة للاسترداد.

فإذا أرادت مكافحة التضخم فإنها تلجأ إلى رفع قيمة القسط الأول وتقليل مدة السداد وإذا أرادت أن تشجع الرواج في حالة الكساد فإنها تخفض قيمة القسط الأول وتطيل فترة السداد.

المطلب الخامس : السياسة النقدية في النظرية الاقتصادية

الفرع الأول-السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي :

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة (بنفس القدر وفي نفس الاتجاه) في المستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني

1 - خليفي فايزة ،شنافي خديجة ، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة -2014

1990،نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمي ،جامعة أكلي محمد اولحاج - البويرة،السنة الجامعية 2014-2015، ص 11

(المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي "وسيط للتبادل" مما يعني أنها تكون حيادية.¹

أولا: نظرية كمية النقود:

استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور والتي كانت تهدف إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود (عرض النقد) والإنفاق على السلع و الخدمات (yxp) أو ما يسمى بالدخل الاسمي، لقد افترض فيشر أن النقود لا تطلب لذاتها فإنها حتما ستنفق عاجلا أو آجلا و بما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل و أن قيمة الإنتاج في اقتصاد ما يساوي مجموع ما ينفق على السلع والخدمات المنتجة، فإن²:

*قيمة ما يباع في مجتمع ما = قيمة ما يشتري في ذلك المجتمع

*الحجم المادي للسلع×أسعارها = عدد النقود المملوكة×عدد مرات الشراء الإنتاج

*و الخدمات×مستويات الأسعار = كمية النقود×سرعة تداولها

قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها :

-إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

- ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.

-إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات و تعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير .

النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة و ليس سببا للتغيير في العوامل الأخرى، و هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي و مستوى الأسعار، وهكذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) .

يرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسب عكسي، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

$$MV=PT$$

M : كمية النقود المتداولة و تشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية .

V : سرعة تداولها (و هي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى)

P : المستوى العام للأسعار .

T : حجم المبادلات .

1- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية القاهرة، 1990، ص ص 528-530.

2- بلال شنافي، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)، مرجع سابق ، ص

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M : النقود القانونية.

V : سرعة تداولها

M' : النقود المصرفية.

V' : سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و M ' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات وكل عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار وبالتالي فإن النقود محايدة وهذا ما يجعل السياسة النقدية عند الكلاسيك سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتسهيل المبادلات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها، وقد واجهت هذه النظرية انتقادات أهمها¹:

* تجاهل أثر أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.

* لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود.

* افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة و لا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى وهذا غير صحيح فقد تتغير الأسعار نتيجة أسباب أخرى غير نقدية كفشل موسم زراعي مثال .

* الاهتمام بوظيفة "وسيط في المبادلات" وإهمال الوظائف الأخرى رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

ثانيا :نظرية صيغة الأرصدة النقدية الحقيقية: قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي ألفرد مارشال A. Marshal أحد المفكرين الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمال لنظرية المبادلات لفيشر، حيث تنظر النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، ولأن النقود تختزن قوة شرائية فال خوف من أن تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة. وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولأول مرة الدوافع السلوكية (الاحتياط) للطلب على النقود، واشتق مارشال وزملاؤه نظريتهم من صيغة المبادلات لفيشر والتي

$$MV=PY \quad \text{افترض فيها أن:}$$

فإذا قسمنا طرفي المعادلة على (V) فإن المعادلة تصبح: $M=1/V (PY)$

1- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص، ص 81، 84.

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة نستطيع

استبدال M بـ Md وباستبدال مقلوب السرعة $(1/v)$ بالرمز k وبالتالي تصبح المعادلة $PY = Mb = K X$:

Mb : الطلب على النقود.

K : السيولة المحتفظ بها.

Y : الدخل النقدي.

P : المستوى العام للأسعار.

وبما أن k ساكنة (لأنها مقلوب السرعة والسرعة ساكنة حسب التحليل الكلاسيكي) فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ولكن ما الذي يحدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سيحتفظ به؟ إن النسبة k والتي سيحتفظ بها على شكل نقود ولغايات الاحتياط تتوقف على العوامل التالية :

* كلما كانت توقعات الأفراد متفائلة كلما كان احتفاظهم بـ k أقل .

* كلما زادت ثروة الأفراد، قلت k

* مستويات الأسعار، فكلما انخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من k وذلك لان القوة الشرائية ليست ثابتة، وبالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع ارتفاع الأسعار ونلاحظ أن k معكوس v .

$$K = M / (PY) ، \quad V = (PY) / M$$

وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما قلت سرعة تداول النقود

والعكس صحيح.

الفرع الثاني- السياسة النقدية عند المدرسة الكينيزية :

أدت أزمة الكساد الكبير (1929-1933) إلى انهيار التحليل التقليدي بعد عجز تحليله عن إيجاد حل لهذه الأزمة، التي عمت النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى وما نتج عنه من أحداث تاريخية و وقائع إقتصادية أين وقف أمامها الفكر الكلاسيكي عاجزا كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته و بذلك بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية و أدواتها في مواجهة تلك الأزمة، و من هنا ظهرت المدرسة الكينيزية التي جاء بها الاقتصادي جون مينار كينز التي حولت الفكر الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود و أثر ذلك على النشاط الاقتصادي و التشغيل و الدخل و غيرها من المتغيرات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية¹، ويستعمل كينز مصطلح الكمية النقدية للتعبير على عرض النقود و مصطلح تفضيل السيولة للتعبير على الطلب على النقود.

¹ - اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009، نفس المرجع ، ص 22.

أولاً- عرض النقود: يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي و النقود المساعدة (ورقية و معدنية)، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، حيث اعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية و مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

ثانيا - الطلب على النقود: يقسم كينز الطلب على النقود إلى قسمين، الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات و هذا الجزء من الطلب يخضع إلى الحجم الكلي للمعاملات النقدية و متوسط الفترة الزمنية ما بين المدفوعات أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقد باعتباره شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة، و في هذا الإطار يذكر كينز في النظرية العامة*ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد و هي: دافع المعاملات و دافع الاحتياط و دافع المضاربة .

- **دافع المعاملات:**و يقصد به الاحتفاظ بالنقد بغرض استعماله كوسيط في المبادلات و حيث أن 2 كينز يقسم المتعاملين إلى أفراد و مؤسسات و هذا بدوره يقسم إلى قسمين ، الأول هو دافع الدفع الذي مبرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل و صرفه لذلك كلما زاد الفاصل كلما زاد الحجم من الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض أما الثاني هو الدافع المشروع الذي يهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية و وقت استلام حسيطة البيع، فالعامل الأساسي الذي يستند إليه هذا الدافع هو الدخل (Y) و عليه فالطلب على النقود

بدافع 3 المعاملات (D_1) دالة لمتغير الدخل كما هو معبر عليه بالصيغة التالية¹: $D_T = f (Y)$

- **دافع الاحتياط:**يستدعي هذا العامل احتفاظ الأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافا إلى المبالغ المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة أو الاستفادة من 4 الفرص غير المتوقعة ، حيث يتوقف هذا الدافع أيضا على مستوى الدخل و بالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (D_p) دالة لمتغير الدخل (Y)، كما هو معبر عنه في الصيغة التالية $D_p = f (Y)$.

- **دافع المضاربة:** لقد أعطى كينز أهمية كبيرة لهذا الدافع مقارنة بالدوافع الأخرى، ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوما جديدا في مجال دراسة دالة الطلب على النقود و إنما أيضا بسبب 1 تأثيراته على كمية النقد ، و ما يهمننا في هذا الدافع هو ارتباطه بعنصر المضاربة، فإن أهم متغير يرتبط بهذا الدافع هو معدل الفائدة، ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة و تغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض، بل و قد يتعرض الفرد لخسارة رأسماله أيضا، و قد يستمر معدل الفائدة في الانخفاض حتى يصل إلى حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه و عنده يصبح الطلب على النقد من أجل المضاربة تام المرونة، و هو ما أصبح يعرف بمصيطة

¹ - اكن لونييس ، المرجع نفسه، ص، ص 24، 25.

السيولة، ، إن ارتباط هذا الدافع بعنصر المضارباتو بالتالي إمكانية استخدامه على نطاق واسع في إطار السياسة النقدية إذ يسمح للسلطة النقدية أن تتدخل للتأثير على حجم الطلب على النقد و كذا التأثير في كمية النقد¹.

الفرع الثالث- السياسة النقدية عند المدرسة النقدوية :

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة و أخرى و التي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة و لكن دون المساس بأسس هذا النظام، فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير (1929-1932) ، ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معاشية التضخم مع الركود جنبا إلى جنب ، و عليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة و توجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي و الكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصاد الأمريكي*ملتون فريدمان*، و التي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود و التضخم².

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود أن يمكن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد، عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر³ :

* **النقود**: فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر فائدة)، غير ان العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها،أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي .

* **السندات أو الأصول النقدية**: والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها .

* **الأسهم أو الأصول المالية**: التي تمثل عائدها في الأرباح السنوية

¹ - اكن لونيس ، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009**، مرجع سابق، ص 26.

² - اكن لونيس، المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

³ - شويرف احمد الرفاعي، **دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020**، لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، السنة الجامعية 2022-2023، ص 17.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة التضخم

*رأس مال المادي أو الأصول الطبيعية : المتمثلة في الآلات والمعدات ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير اثمانه .

*رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق ، و بذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأسمال البشري ورأس مال غير البشري ، و يمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية :

$$M=f(W.Y.P.R0.1/P.H.K.V)$$

حيث:

M :الطلب على النقود **W**. : الثروة

H/K:نسبة العائد البشري **V**. : الذوق

Y :الدخل النقدي **R0**. : سعر الفائدة

P : المستوى العام للأسعار. **1/P** : عوائد الأصول الطبيعية

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة، أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض السعر الفائدة فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات :

*أثر السيولة : زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة .

*اثر الإنتاج : بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة .

*أثر التوقعات للأسعار: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب ، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لانخفاضها ، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب بان لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.

المبحث الثاني : نظرة عامة حول ظاهرة التضخم

من المعروف أن ظاهرة التضخم المرضية ،ليست حديثة العهد بل لها جذور تمتد إلى أعماق الماضي لدى العديد من الشعوب، ثم أخذت هذه الظاهرة المرضية تطفو على السطح، شيئاً فشيئاً،أخذت تحتل جانبا من الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم التضخم

لم تكن المجتمعات الإسلامية بمعزل عن هذه الظاهرة ، ولا سيما بعد أن تبلورت في الفكر الإسلامي في العصور الوسطى، وكانوا السباقين في هذا المجال ،حتى يمكن تلافيها والاحتياط منها،فما ورد عن أبي يوسف القاضي بأنه يقضي الدين على أساس القيمة لا المثل،فيدفع المدين للدائن قيم الدين يوم البيع، وكذلك بالنسبة للقرض،وما ورد عن محمد بن الحسن الشيباني برد المثل لا القيمة، وهذا دليل على حجم المشكلة التي تقع من جراء هذه الظاهرة المرضية وما ينتج عنها من تغير قيمة النقود ¹.

ثم جاء تقي الدين المقرئ والذي قدم تحليلا متكاملا عن أسباب ظاهرة غلاء ورخص النقود وما يترتب عليها من انخفاض للقيمة الحقيقية للنقود، فقد شخص المقرئ في إنتاج قيم الاستعمال من المنتجات و السلع وارتفاع أثمانها وبين اثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في المستوى العام للثمان، ثم بدأت كتابات المفكرين الغربيين في العصور الوسطى حول ظاهرة النقود و الغلاء والرخص ومنهم توماس الاكويني،وفي القرن السادس عشر ظهر جان بودان في فرنسا عام 1576م تحدث عن العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار،وفي القرن التاسع عشر ظهر دافيد ريكاردو و التي أصبحت أبحاثه في كمية النقود أساسا يعتمد عليه الفكر الاقتصادي يليه البروفيسور ارفنج فيشر في القرن العشرين الذي صاغ نظرية الكمية للنقود باستخدام معادلة التبادل ،وكما حازت أفكار كينز ونظريته عام 1936م، في قيمة النقود رواجاً في الفكر الاقتصادي²، وبعد الحرب العالمية الأولى اخذ موضوع الأجور و الأسعار، الحيز الأكبر

¹ - وضاح رجب ،التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار ، 1430هـ-2009م ، ص 32 .

² - نفس المرجع السابق، ص، ص 34،35.

من فكر الاقتصاديين حيث ظهرت التقلبات الاقتصادية العنيفة ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي توجه اهتمام الاقتصاديين نحو النظريات التي تحاول حل تلك المشكلة وهي ما عرفت بظاهرة التضخم .

تعريف التضخم :

التضخم Inflation ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة و المتخلفة على السواء وقد تعددت التعاريف التي توضح ماهية التضخم واختلفت فكان من أشهر التعاريف ذلك القائل بأن التضخم هو "تقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة". أو هو "الزيادة الحادثة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي". وبذلك فقد ربطت التعاريف السابقة بين التضخم وكمية النقود.

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى بل هو فيض من قنوات التداول النقدي، وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعريفات:

* الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .

* ارتفاع الدخل النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح

* ارتفاع التكاليف.

* الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ¹.

أولاً-تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود:

ذهبت المدرسة النقدية إلى تعريف التضخم بشكل مخالف، تمحور حول الجانب النقدي للتضخم، فقامت بتعريفه من خلال أسبابه، فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان) . وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند إليها أصحاب النظرية الكمية للنقود في تحديدهم وتفسيرهم للتضخم لم يمنع من نقد، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه، حيث أن هذه النظرية يعوزها الدقة والوضوح، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير (1929-1933) حيث لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار مع أنه أُلقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تنتفش في تلك المجتمعات.

ثانياً-تعريف التضخم على أساس الدخل والإنفاق:

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية صالحة كأساس لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها،

1- وضاح رجب، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، مرجع سابق ص 25.

فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم: «بأنه الزيادة في معدل الدخل والإنفاق» فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمه¹.

ثالثا-التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

ينبني هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب، بحيث يكون التضخم هو ثمرة هاته العلاقة المقصودة، وهي العلاقة السلبية وليست الإيجابية، أي التي تعبر عن الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فوصف التضخم بأنه : "فائض الطلب الكلي على العرض الكلي" .

ولقد اشترط العديد من الاقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن بين العرض والطلب ارتفاعا تضخيميا، ومن بين هؤلاء الاقتصادي " أباليرنر " Aba Lerner حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخيميا، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تحاشيه أو الحد من آثاره، مما لا يمكن من تسميته والحكم عليه بأنه تضخمي، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه فمنهم من قسم التضخم من حيث قوته ومنهم من قسمه من حيث المنشأ ومنهم من قسم التضخم من حيث النتيجة، على التفصيل التالي²:

الفرع الأول-أنواع التضخم من حيث قوته :

أولا-التضخم الجامح: وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة على ها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

ثانيا- التضخم الزاحف: ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضرراً اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديا فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما

¹ - عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر 1990-2009،

نيل شهادة الماجستير تخصص مالية وبنوك وتأمينات ، جامعة محمد بوضياف -المسيلة السنة الجامعية 2011-2012، ص 62.

² -منى علوان آل شريف محمد ،التضخم أسبابه وأثاره وسبل معالجته، قسم علوم مالي مصرفي ، جامعة عدن ،اليمن ، 2022 ، ص13.

يعزز جانب الطلب الكلي، ل هذا السبب يحدد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدل التضخم المستهدف عند نسبة 2 في المائة، وهذا المعدل يختلف من دولة لأخرى، ويختلف أيضا ما بين الدول النامية والمتقدمة¹.

ثالثا - أنواع التضخم من حيث تدخل الدولة :

1- التضخم المكبوت : يحدث عندما تتدخل الدولة وتضع بقوة القانون التدابير والإجراءات التي تمنع الأسعار عن مواصلة ارتفاعها مثل : سياسة التسعير الإجمالي ونظام توسيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية ونظام تخصيص المواد الأولية ، وهذا يعني أن الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية نتيجة لسيطرتها على الأسعار، كما وقد يحدث في مثل هذه الظروف ارتفاع في المداخل النقدية ولكنها لا تجد المنفذ الكافي لإنقاذها وبالتالي يبقى التضخم مكبوتا لا يسمح له بالظهور².

ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح، ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت. وعندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجمالي للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع انفجاري للأسعار.

2- التضخم الطليق (المكشوف) : وهذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث إن الحكومة في هذا النوع من التضخم ، لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيتترك طليقا ، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات³.

المطلب الثالث : طرق قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار وذلك عن طريق الأرقام القياسية، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار لتحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني وكذا من خلال ما يعرف بالفجوة التضخمية، وفيما يلي شرح لكل منهما:

أولا- الأرقام القياسية : تعتبر تحركات الأسعار من أهم الدلائل والمؤشرات التي تعتمد عليها الدولة لمعرفة حدة وسرعة التضخم، وعلى هذا الأساس تم اعتماد العديد من الأرقام القياسية، التي أصبحت مرجعا هاما لقياس التضخم.

1- تعريف الأرقام القياسية:

الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار، وهو عبارة

¹ - د. وضاح رجب التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار ، مرجع سابق، ص 36.

² - شويرف احمد الرفاعي، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، مرجع سابق، ص 39.

³ - د وضاح رجب، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، مرجع سابق، ص 43.

عن مقياس نسبي يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن"، وعليه، فإن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية، وتساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغيرهم، من الأفراد والمؤسسات على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر، مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة.¹

ونحصل عليه بقسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين (فترة أو مكان المقارنة)، على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر فترة أو مكان الأساس، وعليه، فإن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.²

وتساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغيرهم، من الأفراد والمؤسسات على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر مع البيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة.³

2- أنواع الأرقام القياسية :

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: يستخدم لقياس التغير في أسعار المجموعة الأساسية من السلع والخدمات في المجتمع في سنة المقارنة، مقارنة بما كانت عليه في سنة الأساس، وذلك لإعطاء الأهمية النسبية لهذه السلع والخدمات وعلى ذلك نجد الأرقام القياسية:

- ✓ معدل التضخم البسيط : يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة، ويكون ذلك وفق العلاقة التالية :
- ✓ معدل التضخم البسيط يساوي:

$$\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \times 100$$

المستوى العام للأسعار للسنة الماضية

- ✓ معدل التضخم المرجح: تقوم هذه الطريقة على مقارنة أسعار سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة وترجيحها بكميات سنة الأساس أو بكميات سنة المقارنة أو بكميات سنة الأساس والمقارنة وذلك حسب الحالات التالية:

¹- إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، نيل شهادة الدكتوراة LMD، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر - الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص 47.

²- سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000-2008، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، (المجلد الأول، العدد 2009، 2)، ص 72.

³- أشرف سمارة، دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، فلسطين، ماي 2011، ص 15.

قانون لاسبير:

أي مجموع أسعار سنة المقارنة x كميات سنة الأساس
أسعار سنة الأساس x كميات سنة الأساس

$$IP = \frac{\sum P1 Q0}{\sum P0 Q1} \times 100$$

*تعتمد الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة الأساس.
قانون باش:

أي مجموع أسعار سنة المقارنة x كميات سنة المقارنة
أسعار سنة الأساس x كميات سنة المقارنة

$$IP = \frac{\sum P1 Q1}{\sum P0 Q0} \times 100$$

*تعتمد الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة المقارنة.

$$\times 100IP = \sqrt{\frac{\sum P1Q1 + \sum P1Q0}{\sum P0Q0 + \sum P0Q1}}$$

*تعتمد الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنتي الأساس و المقارنة.

ب- الرقم القياسي للأسعار بالجملة: يقيس التطور في مستوى أسعار البيع ما بين المنتجين المحليين مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج)، وبعض الخدمات .

ج- مكمش الناتج المحلي الإجمالي :

يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة، ويعكس بشكل رئيس مدى تأثير القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. يتصل هذا المؤشر بسلسلة أوسع من السلع والخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو المنتجين¹.

ثانيا -الفجوة التضخمية:

إذا كانا استقراراً ظاهرة التضخم يتم من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فينبغي التأكيد على أن الارتفاع المتواصل والمستوياً للأسعار مقاساً برقم قياسي معين ليس سبباً في وجود هذه الظاهرة بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع من حالات الاختلاف في الاقتصاد الوطني.

وعلى إثر ذلك فإنه توجد ثلاثة معايير لقياس القوة التضخمية هي: معيار الاستقرار النقدي، معيار الإفراط

النقدي ومعيار فائض الطلب، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

1- طريقة الاستقرار النقدي :

¹- منى علون آل شريف محمد، التضخم أسبابه وأثاره وسبل معالجته، مرجع سابق، ص 28.

وفقا لهذا المعيار فإن معدل التضخم يتمثل في الفرق بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك وفق المعادلة التالية:

معدل الضغط التضخمي = {معدل النمو في الإصدار النقدي} - {معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي} وهذا المعيار يقيس النسبة من التضخم التي ترجع إلى الاختلاف بين معدل نمو للإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج، ولذا يعد مقياس جزئي وليس مقياس شامل للتضخم في المجتمع.

2- **طريقة معيار فائض الطلب الفجوة التضخمية :**

يستند هذا المعيار للنظرية الكنزوية في تفسير التضخم، و وفقا لهذا المعيار فإن معدل التضخم يقاس بالفرق بين الإنفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار الخاص بالأسعار الجارية أي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك وفقا للمعادلة التالية:

{فائض الطلب الكلي} = {الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية} - {الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}، وبالتالي إذا كان معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينعكس ذلك في صورة تضخم .

3- **طريقة معيار نسبة الفجوة التضخمية:**

يستند هذا المعيار على النظرية الكمية المعاصرة للاقتصاديا لأمريكي ميلتون فيردمانو الذي يرى أن التضخم في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار، كما يرى فيردمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية، الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس¹.

المطلب الرابع : النظريات المفسرة للتضخم

تنقسم مصادر التضخم وتفسيراته الرئيسية إلى ثلاثة نظريات رئيسية: نظريات الطلب، نظريات العرض والنظريات الهيكلية، ، حيث أنهذه النظريات تمثالا لتفسيراتو الأسباب التي قدمتها المدارس الاقتصادية للتضخم تاريخيا والتي هي منحصرة في المدرسة الكلاسيكية والكنزوية فضلا عن انه قد لحقها لتفسيرات للمدارس المذكورة إضافات حديثة نسبيا عبارة عن نظريات حاولت تفسير التضخم.

أولا- تفسير التضخم طبقا للنظرية التقليدية :

التحليل التقليدي والكلسيكي هو نسبة إلى المدرسة التقليدية التي صاغت نظريتها النقدية المعرفة ب " النظرية الكمية للنقود"، حيث حاولت هذه المدرسة بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام . للأسعار كالتقلبات التي تطرأ عليه،

1- محمد يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 410.

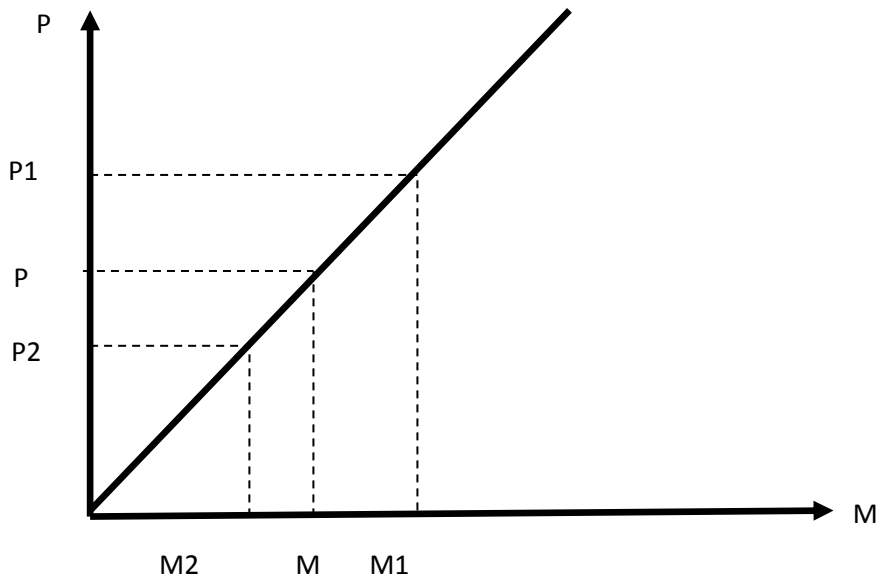
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة التضخم

ووفقا لافتراضات النظرية فإنه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة وكذلك إذا بقيت حجم المعاملات ثابتا فإن المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع، وكما يتضح ذلك من المعادلة الآتية التي صاغها البروفسور فيشر¹ " ارفنج $M.V=P.Y$ ، حيث $P=M.V/Y$:
: M : كمية النقود المتداولة (المعروضة) P : المستوى العام للأسعار
 V : سرعة دوران وحدة النقد
 Y : حجم المبادلات (المعاملات)

يمكن توضيح هذه العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي الآتي:

الشكل رقم 02: العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار حسب التحليل

الكلاسيكي:



المصدر : بن عطارة زهرة، ثامر كريمة، السياسات المالية ودورها في ضبط التضخم حالة الجزائر، ص 08.

من الشكل أعلاه، يظهر أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة M من جهة كحجم المتاح من السلع و الخدمات من جهة أخرى، إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصرا تابعا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة M فان أي تغير سواء بالزيادة أو بالنقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدرة على المستوى العام للأسعار، نلاحظ ارتفاع P إلى $P1$ نتيجة تغير كمية النقود المعروضة وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة كحجم الناتج الوطني.

1- بن عطارة زهرة، ثامر كريمة، السياسة المالية و دورها في ضبط التضخم حالة الجزائر، نيل شهادة الماستر، تخصص مالية جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 7.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن هذه المتساوية "معادلة فيشر" قد عرفت فيما بعد (بعد تطويرها على يد ألفريد مارشال) بمعادلة كامبريدج، حيث تم إعادة صياغتها في صورة جديدة (نظرية الطلب على النقود)، فقد افترضت الصياغة الجديدة عدة فروض تحولت بمقتضاها المتساوية السابقة إلى نظرية (عرض - طلب)، فلقد

$$\text{قيمة الناتج الوطني الحقيقي} \times \text{الطلب على النقود} = \text{مقلوب سرعة دوران النقود}$$

افتترضت أن الأفراد في المجتمع يحتفظون بنسبة ثابتة من دخولهم في صورة نقدية (سيولة) تعادل مقلوب سرعة دوران النقود، ويلاحظ أن تطوير معادلة فيشر و تحويلها إلى نظرية طلب على النقود (معادلة كامبريدج) لم يغير كثيرا في العلاقة السببية المباشرة بين زيادة كمية النقود و المستوى العام للأسعار، فكلاهما يفسر التضخم بزيادة كمية النقود¹.

-الانتقادات الموجهة للتحليل التقليدي في تفسير التضخم:

- ليس من الصحة القول بان التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير في المستوى العام في الأسعار وبنفس النسبة، لان التغيير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغيير في الطلب يؤدي إلى التغيير في الأسعار، ولذلك قد يلجا الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدل من إنفاق نقودهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغيير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة، فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة اقل من الزيادة في كمية النقد، وذلك بارتفاع الطلب بنسبة اقل من ارتفاع كمية النقود المتداولة فتبقى الفجوة بين الطلب والعرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار.

- اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة².

-تفترض النظرية الكمية بان العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار .

-لا يمكن التسليم بتحقيق التشغيل الكامل بصفة دائمة، لان الواقع يكذب تحقق هذا بصفة دائمة .

-يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضا تجاهله لأثر التغيير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار، لأنه بوجود سعر الفائدة المرتفع، فان المتعاملين الاقتصاديين لا يطلبون النقود في شكل قروض، مما يقلص مستوى الإنفاق العام ومنه ينخفض مستوى الأسعار.

ثانيا-تفسير التضخم طبقا للنظرية الكينزية:

استند تحليل كينز للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون "ساي" للأسواق، ومن ثم

¹-بن عطار زهرة، ثامر كريمة، السياسة المالية و دورها في ضبط التضخم حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 8.

²-بلال شنافي ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 ، مرجع نفسه ص54

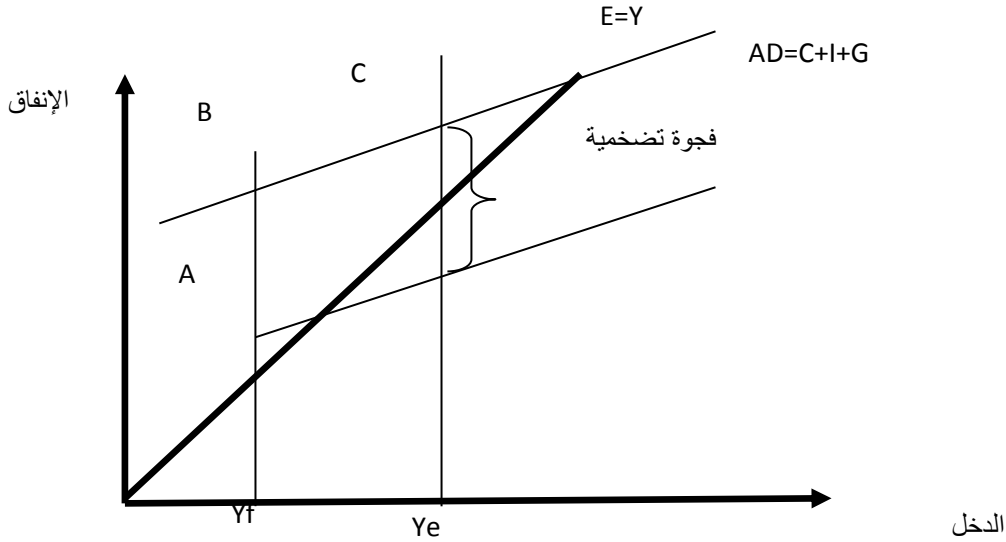
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة التضخم

خلص إلى أن حالة التشغيل الكامل التي ادعى الكلاسيكيون أنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد الوطني، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف من الممكن ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد.¹

وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير، كما اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملا هاما في التأثير على المستوى العام للأسعار و التوظيف ، مستعينا بأدوات اقتصادية تحليلية كالمضاعف و المعجل، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي²، كما أكد كينز على أهمية سرعة دوران النقود، التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، بسبب انخفاض التفضيل النقدي للأفراد.

1- **الفجوة التضخمية**: لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، ويقصد بها: "ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C، الاستثماري I، والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره" ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية من خلال:

الشكل رقم 03: الفجوة التضخمية



المصدر: إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، المرجع نفسه، ص 22.

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن (النقطة A) عند مستوى التشغيل الكامل أي مستوى الدخل الذي يوافق (الدخل المحتمل) هو Y_f ، لو حدث وزاد الطلب الكلي بسبب زيادة عرض

¹- إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 22.

²- عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، ص 53.

النقود، فإن ذلك سيؤدي لنقل منحني الطلب لأعلى ليتحقق التوازن عند نقطة جديدة (C) ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e ، وهي زيادة غير مرغوب فيها لكون الإنفاق الموافق للدخل التوازني (Y_{ec}) أكبر من الإنفاق اللازم لتحقيق التشغيل الكامل (YFA) وعليه فإن هذه الزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية، لأنها تعبر عن زيادة في الدخل لا يقابلها أي إنتاج فعلي. مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بمقدار (AB) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، استمرار هذه الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وعليه فإن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، ويرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحني الطلب الكلي¹، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بالحالة العامة، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بالحالة الاستثنائية، ونوضح ذلك فيما يلي²:

1- المرحلة الأولى الحالة العامة : يرى كينز أنه في هذه الحالة غالباً ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل وأن هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) نتيجة زيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود، سوف يؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبذلك يزيد الدخل الحقيقي. كما أن عناصر الإنتاج لن ترتفع فوراً بل تدريجاً، نتيجة زيادة الطلب عليها بشكل متتالي مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار، و هنا يمكن القول بأن التضخم ليس بالضرورة ظاهرة نقدية بحتة، وقد أطلق عليه كينز اسم "التضخم الجزئي" وسببه هو:

-جمود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي.

-الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية على أصحاب الأعمال لرفع الأجور.

-حالات الجمود المختلفة التي تسود الأسواق مما يقلل من الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

-اعتبر كينز أن هذا التضخم لا يثير المخاوف، لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح، وتقوم السلطات النقدية بخلقه في حالات الكساد من أجل تحقيق قدر أكبر من التوظيف .

2- المرحلة الثانية حالة استثنائية: يفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يكون عند مستوى التشغيل الكامل (انخفاض مرونة عوامل الإنتاج) فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى الزيادة في الأسعار لأن الإنتاج وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات و يؤدي إلى تضخم حقيقي هذا الاختلال ما بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث " فجوات تضخمية " نتيجة فائض الطلب و يسمى كينز هذا التضخم بالتضخم بالبحث.

¹-إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع نفسه، ص 23.

²-عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مرجع سابق، ص

كما أكد على أن مستوى الأسعار يعتمد على العادات النقدية السائدة في المجتمع وسياسة الحكومة، وبالتالي فإن التضخم هو مؤشر يدل على ضعف الطاقات الإنتاجية في استيعاب فوائض الطلب الكلية وهو بذلك يتحدد من خلال ثلاثة عوامل:

- 1- فوائض الطلب الكلية الايجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- 2- فوائض العرض الكلي السلبية : وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع أي(عدم مرونة ما بين السلع المستهلكة وما بين الإنفاق الكلي المتزايد)
- 3- مستويات العمالة والتشغيل المحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة، كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال.

ثالثا- تفسير التضخم طبقا لنظرية النقد اوية:

يرى فيردمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات، فقد أشار فيردمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود:

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.

- يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والنتاج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.

-ويمكن التصور أن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والنتاج الوطني .

-كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغيرالنتاج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة، ويرى فيردمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين و الافضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تقترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية¹.

¹-بلال شنافي ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 ، مرجع نفسه، ص، ص

-لأنهذه النظرية ومنحلال تفسيرها لظاهرة التضخم فهي لا تتناسب للاقتصاديات المتخلفة، و التي تعاني من مشاكل ترجع إلى ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق الذي يعتمد في تحقيق التوازن في الاقتصاديات المتقدمة على قوى العرض والطلب كالذيلا يتحقق في ظل اقتصاديات الدول المتخلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام المصرفي فيها.

المطلب الخامس: آثار التضخم

يترتب على الارتفاع المستمر للأسعار (التضخم) آثار كثيرة تمس مستوى معيشة فئات المجتمع المختلفة كما تؤثر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي داخل المجتمع وفيما يلي نعطي أمثلة مختلفة عن هذه الآثار:

أولاً- تأثير التضخم على الدخل : في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم كبيراً تتأثر بعض فئات المجتمع بينما يستفيد البعض الآخر، فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية، بينما الفئات التي ترتفع دخولها بمستوى أقل من مستوى ارتفاع الأسعار تعاني من انخفاض في دخولها الحقيقية ، وعادة تكون الفئات الأولى هي الفئات التي يكون مصدر دخلها من الأرباح بينما أصحاب الدخل الثابتة والتي قد تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هي التي تعاني كثيراً من التضخم .

ثانياً- تأثير التضخم على الدائن والمدين : في أوقات التضخم يستفيد المدين و لأن المدين يقترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، إلا أن القيمة الحقيقية للمدين تتخفف مع ارتفاع الأسعار، وينطبق ذلك أيضاً على مدخرات الأفراد حيث تتخفف القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات التضخم .

ثالثاً- تأثير التضخم على أسعار الصادرات : يمثل التضخم خطراً على أسعار الصادرات، حيث تجد الدول التي تعاني من التضخم نفسها في موقف غير تنافسي مع دول العالم الخارجي خاصة إذا كانت أسعار منتجاتها تتزايد بمعدل مرتفع عن بقية أسعار السلع الخارجية .

هذا الوضع يجعل أسعار السلع الوطنية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المشابهة فيرتفع بالتالي حجم الواردات وينخفض حجم الصادرات ويحدث نتيجة لذلك عجز في الميزان التجاري الذي يصور التعاملات المقيمين داخل دولة معينة وبين دول العالم الخارجي. ويتزايد خطر هذا الوضع إذا كان التضخم ناتجاً من الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات ، حيث تترجم هذه الزيادة في الطلب إلى طلب على السلع والخدمات الأجنبية أي الواردات .

رابعاً- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي : اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تنسم عدم التأكد في الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات .

خلاصة الفصل الأول:

من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعارفها ولعل أهم تعريف متداول هو "الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار" ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة الحد منه، ونتيجة لما سبق تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فمنها النظرية النقدية التقليدية التي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات، والنظرية الكينيزية التي فسرت التضخم على أنه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، ونظرية التضخم الناتج عن رفع النفقة التي تفسر التضخم بأنه يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج عامة، والأجور خاصة، بالإضافة إلى النظرية المعاصرة التي تقوم على تطور التغير في كمية النقود بين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، ومن جهة أخرى على التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود، ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت الدول عدة سياسات أولها السياسة النقدية وهذا برفع سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي بالإضافة استخدام عمليات السوق المفتوحة والسياسة المالية المتمثلة في الرقابة الضريبية، والرقابة على الدين العام والإنفاق العام، وسياسة الرقابة على الأسعار، وسياسة الرقابة على الأجور.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة التضخم

إن للسياسة النقدية دورا هام في تحقيق النمو الاقتصادي وتفادي العجز الحاصل في اقتصادياتها، وتعتبر السياسة النقدية أداة للمراقبة، فلقد اختلف هذا المفهوم بين المدارس الاقتصادية، فالكلاسيك اعتبروا أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة واعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، أما الكينزيين فقد نفوا النظرية الكلاسيكية وبأن النقود محايدة بل واعترفوا بأنها إيجابية إذ يلعب معدل الفائدة دور هام في انتقال أثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية، وأما فيما يخص النقديون فاعتقدوا أن للسياسة النقدية أثرا فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية.



الفصل الثاني

الدراسة التحليلية قياس و تشخيص وضعية
التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-
2022)

تمهيد:

عانى الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل وأزمات مردها اعتماده على السلعة الوحيدة المتمثلة في المحروقات، نتيجة لذلك شهدت معدلات تضخم مرتفعة في الكثير من السنوات، كما أنه أيضا شه دمعدلات تضخم منخفضة، ومما لاشك فيه أن هذا التذبذب والتغير كانت وراءه عدة أسباب، كما أن له آثارا على مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مما جعل الدولة الجزائرية تتبع عدة سياسات وأساليب مختلفة لضبط معدل التضخم في حدود مسطرة وفق أهداف السياسة النقدية.

لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الدراسة التحليلية قياس و تشخيص وضعية التضخم في

الجزائر خلال الفترة (2000- 2022) من خلال مبحثين :

*المبحث الأول : قياس وتشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022) .

*المبحث الثاني: أسباب و آثار التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2022) .

المبحث الأول : قياس وتشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

سجل التضخم في الجزائر العديد من التغيرات بين ارتفاع وانخفاض، وفق للسياسات الاقتصادية المسطرة لكل فترة، وتبعاً لمختلف البرامج التنموية والإصلاحية المتبعة، وكان لكل تغير سجله التضخم مجموعة من الأسباب والعوامل، وتعتمد الجزائر على عدة مؤشرات ومقاييس لحساب معدل التضخم، ويعتبر أهمها على الإطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني .

المطلب الأول : مؤشرات قياس معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

الفرع الأول- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يقاس المستوى العام للأسعار في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك (L'IPC Consumption La A Prix Des indice)، من خلال مسح لاستهلاك عينة تضم حوالي 12150 أسرة، موزعة على كامل التراب الوطني، وتعتمد في قياسه على فئة مرجعية من السكان تضم جميع الأسر الجزائرية باختلاف أحجامها والفئات الاجتماعية والمهنية، موزعة في سبع طبقات على أساس المعايير المعتمدة لقياس مستوى التحضر، حيث يمكن أن نسجل النقاط التالية فيما يخص طريقة القياس مؤشر الأسعار في الجزائر¹:

- يعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من أهم المؤشرات في قياس التغيرات التي تطرأ على نفقة المعيشة للجزائري بشكل عام، ويعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداماً.

- تعتبر سنة 2000 سنة الأساس، و 2001 السنة المرجعية للحسابات (-100)، وتكون هذه السنة مرتبطة بمعطيات خاصة، مثل الإحصاء السكاني أو إجراء مسح ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية حسب كل دولة.

- تختلف سلة الاستهلاك للمؤشر من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كسلعة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إنفاق الفرد عليها في سنة الأساس، ويتم تقدير هذه الأوزان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، حسب نتائج التحقيقات الميدانية مع الأسر في المدن والأرياف، وتتكون سلة مؤشر الأسعار الاستهلاك حالياً من 261 صنفاً و 791 مادة، تم تحديدهم على عدة معايير تخص نفقات الأسر الجزائرية :

يتم تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات فرعية، ومواد حسب توصيات المنظمة المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970 ؛ وفي الجزائر يضم IPC ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية:

✓ مواد غذائية - مشروبات غير كحولية؛

1 - الديوان الوطني للإحصائيات ONS، مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 290، الجزائر 2020، ص 08.

✓ الملابس والأحذية؛

✓ السكن - المستحقات؛

✓ الأثاث ومنتجات المفروشات؛

✓ الصحة - نظافة الجسم؛

✓ النقل والاتصالات؛

✓ التعليم - الثقافة - الترفيه؛

✓ متفرقات

- يقدر معدل تغطية الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ب 95% حسب مفهوم مصاريف الاستهلاك، وتحسب بناء على البيانات المستقاة من 17 ولاية ومدينة موزعة على مختلف مناطق الوطن حسب الكثافة السكانية:

✓ المنطقة الجهوية الجزائر العاصمة: وتضم الجزائر، البليدة، تيزي وزو باغلية؛

✓ المنطقة الجهوية وهران : وهران ، تلمسان، معسكر، وحمام بوججر؛

✓ المنطقة الجهوية قسنطينة:قسنطينة، باتنة، بسكرة، والقرام؛

✓ ملحق عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، وبسباس؛

✓ المنطقة الجهوية ورقلة: ورقلة

- يحسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كل شهر، ويعبر المتوسط السنوي للمؤشرات الشهرية عن المؤشر العام لمستوى أسعار الاستهلاك في السنة، ويعتمد في حساب IPC على صيغة لاسيير (Laspeyres de formule la) التي تعتمد في قياس التغير في الأسعار في الشهر ؛ باعتبار أن الكميات المستهلكة من طرف الأسر الجزائرية هي نفسها المستهلكة في سنة الأساس (2001)، بحيث يتم ترجيح كل سلعة حسب وزنها من مجموع النفقات الاستهلاكية في تلك السنة .وعليه يكون مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر m باعتبار سنة الأساس 2001 كما يلي:

$$IPCm/2001 = \sum (wi \sum iw_i /) i . (pim/pi 2001)$$

ويرصد هذا المؤشر أساسا مؤشرات التغير في أسعار التجزئة في جميع أنحاء البلاد، ويتم حساب المؤشر الوطني بنفس الطريقة المستخدمة في مراقبة الأسعار، في 17 مدينة تمثل التراب الوطني، حيث يتم مراقبة الأسعار دوريا على عينة من نقاط البيع حسب برنامج ثابت حسب طبيعة المنتجات، حيث تخضع المنتجات الموسمية لمعالجة خاصة من خلال سلة موسمية.

أولا: تقدير معدل التضخم في الجزائر:

يحسب معدل التضخم في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في كل شهر t، من خلال نسبة

التغير في مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك في الشهر t؛ مقارنة مع مستوى المؤشر في الشهر السابق t- 1 :

$$INFt = IPCt 2001 / -IPct-1 2001 / IPct-1 2001 / \times 100$$

INFt: هو معدل تضخم أسعار الاستهلاك في الشهر t ؛

IPct/2001:مستوى مؤشر أسعارالاستهلاك للشهر t مقارنة مع سنة الأساس 2001
 IPCt-1/2001 :مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر -1 مقارنةمع سنة الأساس 2001 فمثال سجل
 مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني لشهر أفريل من سنة 2019 مقارنةمع سنةالأساس، 2001 مستوى مقدر IPC
 = 218.3 /2001= avril 2019؛ أي بزيادة في الأسعار تقدر ب 118.3 % مقارنةمع سنة 2001؛ و سجل
 مؤشر أسعارالاستهلاك على المستوى الوطنيالشهر ماي من نفس السنة مقارنةمع سنة الأساس مستوى مقدر
 =222 /2001= IPC mai 2019؛ أي بزيادة في الأسعار تقدر ب 122 % مقارنة مع سنة 2001¹.
 وعليه يمكن حساب معدل التضخم الشهري لشهر ماي، بالتغير الشهري مقارنة مع الشهر السابق أفريل
 من خلال العلاقة:

$$INF_{mai\ 2019} = INF_t = \frac{IPC_{mai2019/2001} - IPC_{avril2019/2001}}{IPC_{avril2019/2001}} \times 100 = 1.70$$

أي نسجل تضخم المستوى العام للأسعاربنسبة في شهرماي مقارنة بشهر أفريل 2019 ب1.70
 -يحضر الديوان الوطني للإحصائيات دورية شهرية لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني
 وعلى مستوى العاصمة، تحتوي على تفصيل لنمو الأسعارفي كل مجموعة أوفئة من المجموعات الثمانية.

ثانيا : طريقة حساب مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني ومعدل التضخم السنوي في الجزائر:

يمكن حساب المستوى العام لأسعار المستهلك لسنة j من خلال متوسط الحسابي لمؤشرات أسعار

الاستهلاك الشهرية لنفس السنة من خلال:

$$IPC_j/2001 = \frac{\sum_{i=1}^{12} IPC_j/2001}{12}$$

IPCj/2001:مؤشر الأسعار العام السنوي (للسنةj) من العام

IPCij/2001 : مؤشر الأسعار العام الشهري (للشهر i من العام j).

ومثالاعن ذلك نجد أن المؤشر الوطني للأسعار الاستهلاك لسنة 2019 ، مقارنة مع سنة2001

$$IPC_j/2001 = \frac{\sum_{i=1}^{12} \frac{IPC_j}{2001}}{12} = \frac{217.1 + 216.4 + \dots + 219.4}{12} = 219.2$$

وعليه يكون المستوى العام للأسعار سجل زيادة سنة % 219.2 مقارنة مع سنة2001.

أما عن حساب معدل التضخم السنوي (للسنة j) فيتم من خلال تقدير التغير في المؤشر الوطني لأسعار

في السنة (IPCj) مقارنة مع مستوى المؤشر في السنة السابقة (j-1) وفق العلاقة التالية²:

¹ - Office National des Statistiques, **Indice des prix à la consommation**, ONS, N°293, alger , mai 2020 , P07

² -السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2020-2021، ص 89 .

$$INF_j = \frac{IPC_j - IPC_{j-1}}{IPC_{j-1}} \times 100$$

ثالثا : تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الفترة 2000-2000 : يستخدم الديوان الوطني للإحصائيات الصيغ السابقة في تقييم تغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر، وذلك عبر نشر دوريات شهرية وموسمية لتطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل التضخم، وفي مايلي أرقام الفترة 2000-2022:

الجدول رقم(01): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك IPC ومعدل التضخم في الفترة 2000-2022:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CPI	96.6	100	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.10
التغير %	0,6-	3.5	1.43	4.26	3.97	1.83	2.31	3.68	4.86	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
CPI	136.23	142.39	155.05	160.10	164.77	172.65	183.70	193.97	202.25	206.20
التغير %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95
السنوات	2020	2021	2022							
CPI	211.18	226.44	247.42							
التغير %	2.42	7.23	9.27							

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

1- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 171/ 2012 , Série E : Statistiques Economiques N° 68, Alger, , ONS – JUIN 2012, P 09.

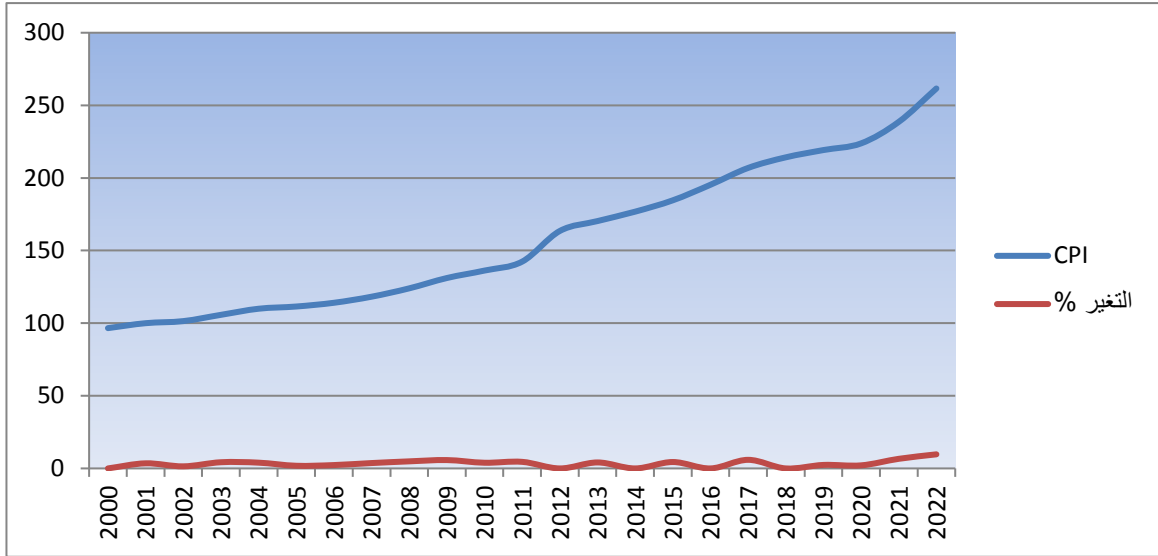
2- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 227/ 2022, Série E : Statistiques Economiques N° 114, Alger, ONS – OCTOBER 2022, P 08.

3- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 232/2023, Série E : Statistiques Economiques N° 119, Alger, ONS – juillet 2023, P 08.

, http://www.ons.dz/spip.php?rubrique212&debut_articles=10#pagination_articles

الجدول السابق يبين تطور المستوى العام للأسعار ممثلا بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك IPC ، ومعدل التضخم خلال العشريتين الأخيرة .حيث يظهر الاتجاه العام نحو التزايد في أسعار المنتجات الاستهلاكية من سنة إلى أخرى خلال كل الفترة، مما سجل معدلات متفاوتة في الحدة يمكن تقسيمها ثلاث فترات، بعد تمثيل هاته الأرقام في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): تمثيل بياني يجمع بين المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر للفترة- (2000-2022).



المصدر : من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول أعلاه و الشكل رقم: (04) يمكن قراءة حالة المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل

التضخم في الجزائر من خلال تقسيم هذه الفترة (2000-2022) إلى:

✓ الفترة 1999-2000 : خلال هاتين السنتين عرفت الجزائر استقرار واضحاً في الأسعار، بعد سلسلة الارتفاعات التي شهدتها العشرية، حيث انخفض معدل التضخم إلى تحت الصفر للمرة الوحيدة في ثلاثة العقود الأخيرة، حيث شهد المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك سنة 2000 انخفاضا بنسبة تغير 0.6% مقارنة بسنة 1999، واختيرت سنة 2000 لتجديد الأساس في قياس الكميات المستهلكة من المنتجات الداخلة في سلة المؤشر، باعتبار السنة المرجعية (100 للحسابات) هي 2001¹.

✓ الفترة 2002-2019 : بعد اعتماد الأساس الجديد في قياس المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك سجل IPC استقرار في معدل النمو الأسعار مقارنة مع السنوات السابقة حيث :

- أخذت الأسعار معدلات ارتفاع الأسعار بشكل دوري ، تتكرر كل حوالي أربع أو خمس سنوات حيث يمكن تقديرها في أربع دورات لمعدل التضخم متشابهة في الشكل، (2006-2002)، (2010-2007)، (2011-2014) و (2015-2019)، حيث تتميز كل مرحلة بانخفاض معدل التضخم في أطرافها وارتفاع في السنة الوسطى ذروة، حيث تتزايد هاته الذروة من دورة إلى أخرى، في سنوات 2004 بمعدل تضخم 4.2% ، 2009 بمعدل 6.5% و 2012 بـ 9.7% وهو أعلى معدل لارتفاع المستوى العام لأسعار في الجزائر منذ بداية القرن

¹ - السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، مرجع

الواحد والعشرين، حيث سجل المؤشر الوطني مستوى 155.05 أي بزيادة 55.05 مقارنة مع سنة الأساس 2001 .

✓ الفترة 2019-2022 هذه التغيرات الدورية لمعدل التضخم منذ مطلع الألفية الثالثة أعطت لمنحنى المؤشر الوطني للأسعار اتجاه عام متزايد بمعدل تضخم سنوي بين 2-10%، ففي سنة 2019 وسنة 2020 عرف استقرار نسبي وصل معدل التضخم على التوالي 2.4% و 2.1%، و وصل المؤشر الوطني للأسعار حدود 206.20 و 211.18 أي بتغير بنسبة 111.18 % مقارنة مع سنة الأساس 2001، ففي سنة 2022 شهد المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك تسارعاً ملحوظاً على مدار سنة واحدة .حيث ارتفع التضخم بنسبة 9,70% مقابل 6,62% في السنة الماضية، ليلعب نفس مستوى ذروة التضخم المسجل سنة 2012 أي 9,70% في سياق مماثل لارتفاع الأسعار عند الاستيراد¹.

رغم أهمية المؤشر IPC كمقياس مرجعي للتضخم في أغلب الدول على غرار الجزائر، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة، وسهولة حسابه سنويا وشهريا، خاصة حسب صيغة لاسبيرر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى، إلا أننا نسجل بعض العيوب منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تجار التجزئة وحيث أن طريقة حساب المؤشر لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، كما يعتبر بعض الاقتصاديين إلى أن المؤشر ليس بالمقياس الجيد والمثالي للتضخم في الأجل الطويل².

ثانيا - الرقم القياسي الضمني في الجزائر: PGDP

ويحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة

في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية:

الجدول رقم(02): تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022.

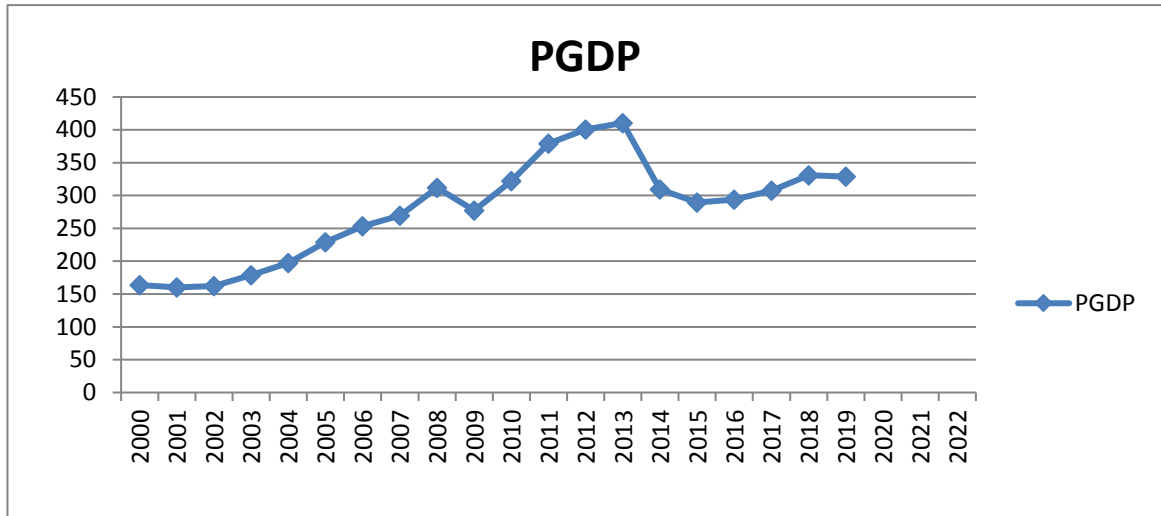
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PGDP	163.44	160.11	162.28	178.5	197.33	229.15	253.3	269.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PGDP	312.0	277.1	321.8	379.1	400.4	410.5	309.287	289.321
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
PGDP	293.802	307.606	330.849	328.69	/	/	/	

المصدر: السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، ص 95

¹ - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 33.

²-السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، مرجع سابق ص 93.

الشكل رقم(05): المنحنى البياني تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022.



المصدر : من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (02).

يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكش الضمني أو مكش الناتج الداخلي الخام، و يمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن المائة دل ذلك على وجود ضغوط تضخمية، وإن انخفض الناتج عن المائة عبر ذلك على انخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار العملة كأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أماننا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي من الصعب تقييم سعرها .

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات¹.

¹ - عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر -1990- 2012، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير مالية وبنوك وتأمينات ، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، منشورة)، الجزائر، 2011- 2012، ص، ص 123- 124 .

المطلب الثاني : تشخيص التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

بدأت الجزائر تعرف فائضا في السيولة منذ سنة 2000 و ذلك بسبب بداية الارتفاع في أسعار البترول، وهو ما يفسر الاتجاه العام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم%	0.34	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم%	4.8	5.7	3.9	4.5	8.5	3.3	2.9	4.8
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
التضخم%	6.4	5.6	4.3	2	2.4	4.5	9.7	

المصدر: د مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقت المتجددة، ص23.

ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي :

*الفترة(2000-2010): شهد معدل التضخم سنة 2000 بنسبة % 0.3 و هو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، و هذا نتيجة الإصلاحات المتبعة و فعالية السياسة النقدية المنتهجة و ضبط الأسعار و تقليص نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد ما نتج عنه تراجع مستوى الطلب الكلي¹.

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية و المحدد ب: %3، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة %22.30 جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد بمعدل 1.4 % ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى %17.30 سنة 2002².

شهدت سنة 2003 ارتفاعا طفيفا في معدل التضخم حيث بلغ %2.6 والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل %36.29، أما في سنة 2004 التي كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي فقد شهدت ارتفاع في معدل التضخم إلى % 3.6 بسبب التوسع في الإنفاق العمومي، بالإضافة إلى

¹ - د. مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقت المتجددة، المجلد 10، العدد02، السنة 2024، ص 24.

² - رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62، السنة 2013، ص 204.

ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، و بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية عرف معدل التضخم انخفاض نسبي سنة 2005 وصل الى 1.6%.

ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاقا لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، و في سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3.5% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خصوصا الزراعة و أسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، كما سجل معدل التضخم ارتفاعا مرة أخرى ليصل إلى 4.8% و 5.7% على التوالي سنتي 2008 و 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة (علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة) كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر .

*الفترة (2011-2022): عادت وتيرة التضخم للارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.5% و 8.5% على التوالي بعدما انخفض سنة 2010 إلى 3.9% و هذا الارتفاع ارجع لسببين هما، النمو السريع و ارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

أما في سنتي 2013 و 2014 قد تراجع معدل التضخم ليصل إلى 3.3% و 2.9% على التوالي و يعكس هذا التراجع التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر و التي أصبح هدفها استهداف التضخم و التحكم فيه¹ . أما سنة 2015 و 2016 و 2017 على التوالي عرفت ارتفاع في معدلات التضخم بنسب عالية تقدر بـ على التوالي 4.8%، 6.4%، 5.6%، وهذا راجع لانخفاض في أسعار البترول واستمرار هذا الانخفاض الذي وصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل، أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 و هو 37 دولار للبرميل، مما أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر للميزانية، و لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة و أن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات تقريبا.

عرفت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا طفيفا منتقلة من 1.95% في 2019 إلى 2.42% في 2020 . من الأجدر التنكير ان هذا الارتفاع جاء بعد ثلاث سنوات من الانخفاض مقاسا بالانزلاق السنوي (ديسمبر 2020 مقارنة بديسمبر 2019)، انتقل التضخم من 2.43% في ديسمبر 2019 إلى 3.52% في ديسمبر 2020 بالفعل².

1 - د مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مرجع سابق، ص ص 24-25.

2 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2020، ديسمبر 2021، ص 143.

شهدت سنة 2021 ارتفاعا دوليا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية، وعليه ازدادت درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية، وفقا لدراسة أجراها بنك الجزائر، ترجع الزيادة المحسوسة في التضخم سنة 2021 بشكل أساسي وبنسبة 59% إلى التضخم المستورد، ففي غضون سنة، ارتفع متوسط التضخم السنوي الاجمالي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 2,61% في جانفي 2021 إلى 7,23% في ديسمبر 2021 ويعتبر هذا المستوى من التضخم المسجل الأعلى خلال السنوات الخمس الماضية، ويعود ذلك إلى ضعف إحلال الإنتاج المحلي محل المنتجات المستوردة، مما يعرض الأسعار المحلية للتقلبات في الأسعار العالمية، وبالتالي يقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية. وهكذا، واثرا الصدمة الصحية العالمية، كان التضخم العالمي الباعث الرئيسي للتضخم عبر قناة الاستيراد سنة 2021¹.

وحسب تقييم أجراه بنك الجزائر فإن ارتفاع التضخم سنة 2022 بنسبة 9.7% يعود بشكل رئيسي إلى التضخم المستورد، ويفسر ذلك بتعرض الأسعار المحلية الكبير لتطور الأسعار العالمية التي شهدت ارتفاعات حادة، لا سيما ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، علاوة على ذلك، فإن العامل الثاني الذي أدى إلى ارتفاع التضخم هو الكتلة النقدية M2 خارج ودائع الشركة الوطنية للمحروقات وودائع العملات الأجنبية بمساهمة تبلغ حوالي 40,03%، مما يشير إلى أن جزء من التضخم هو من أصل هيكلي².

1 - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، ديسمبر 2022، ص 44.

2 - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 50.

المبحث الثاني: أسباب و آثار التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2022) .

المطلب الأول: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2022) .

عرفت معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022) انخفاضا كبيرا، حيث بلغت في المتوسط 10,36% ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى لجوء بنك الجزائر إلى تطبيق بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي نصت في مجملها على ضرورة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، تهدف أساسا إلى ضبط معدل التضخم، وقد تم تحقيق هذا الغرض من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كسياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإجباري، وخلال الفترة (2001-2019) يلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000 التي سجلت أدنى معدل تضخم 0.34 % خلال الفترة (2001-2014) عرفت معدلات التضخم ارتفاعا حيث بلغت في المتوسط 3.82% ويرجع السبب في ذلك إلى:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول.
 - الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014)، والتي نتج عنها ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، والذي ترجمته أحجام الاعتمادات الكبيرة لنفقات التشغيل ونفقات التجهيز .
 - الارتفاع الكبير في حجم الكتلة الاجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19 %، وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85 %، هذه الارتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية إعطاء فعالية أكبر لسياسة الإنفاق الحكومي¹ .
 - فائض السيولة لدى البنوك التجارية وكذا لدى الخزينة العمومية التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية خاصة سنة 2012 حيث بلغ 8.9% ليعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 2.92% سنة 2014 .
- خلال الفترة (2015-2016) دخلت الجزائر في مرحلة جديدة هي مرحلة النقشف المالي الناجم عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض سعر صرف العملة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ 4.8% سنة 2015 و 6.4% سنة 2016 إن هذا الارتفاع في معدل التضخم لا يرجع إلى المحددات التقليدية للتضخم إنما يرجع إلى عيوب في التنظيم بالأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، ابتداء من سنة 2017 يلاحظ التراجع في وتيرة نمو معدل التضخم على الرغم من اعتماد السلطات على التمويل غير التقليدي عبر الإصدار النقدي، فقد انخفض

¹ - حسبية مداني، فؤاد مجناح، محددات قياسية باستخدام نموذج الانحدار للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1990-

2021، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 02 (2023)، ص 132.

إلى 5.6% سنة 2017 ليصبح 1.95% سنة 2019، ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، إضافة إلى تراجع مؤشر الأسعار خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات الخاضعة للتنظيم، الأمر الذي أدى إلى تراجع التضخم الهيكلي خلال هذه الفترة .

المطلب الثاني: أثار التضخم في الاقتصاد الجزائري:

إن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية وليست لها بعد النظر على المستوى الاقتصادي الكلي حيث يحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصب المؤسسات الضخمة والقوية لها إمكانيات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة، إضافة إلى ذلك عرفت الفترات التضخمية تدهورا ملحوظا في نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك الحقيقي، وأيضا إعادة توزيع سيئ للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات، مع جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية، فيما اتجهت أسعار الأرصد النقدية ذات العرض المحدود كالعقارات إلى الارتفاع بشكل أسرع من الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات الأخرى وفيما يلي تحليل لهذه الآثار السلبية:

أولا- أثر التضخم على الاستهلاك العائلي: يمكن تبيان هذا الأثر من خلال المعطيات المتوفرة وذلك من خلال قيم لمؤشرات الاستهلاك بالأسعار الجارية والثابتة، بالإضافة لمؤشر الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن، ونسب التغير السنوية المئوية لكن منهم¹.

ثانيا- أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى حيث تعطي الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتي وان كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المغامرة، مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة .

ثالثا- أثر التضخم على الادخار: نظرا لنقص السلع الاستهلاكية، الذي صاحب الموجات التضخمية الذي تميز بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءا، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع "بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية" إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية، مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات وساهمت في هذه الحالة عدة عوامل:

¹ - بلال شنافي، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، مرجع سابق، ص90.

- النمو الديمغرافي المستمر .
- الزيادة في الدخول النقدية لبعض الفئات الاجتماعية التي تمتهن التجارة والمضاربة في الأسواق غير الرسمية.
- الحاجة الملحة لظروف السكن والمعيشية.
- الضغوط التي أحدثتها الأوضاع الأمنية خارج المناطق الحضرية.
- فشل أغلب شركات البناء العمومية في تلبية الطلب المتزايد على السكن.
- قلة وسائل التمويل التي يعاني منها قطاع البناء¹.
- رابعا- التأثير على التوزيع الخاص بالدخل الحقيقي:** وهو إجمالي كميات السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد بالاعتماد على الدخل النقدي الخاص بهم ويظهر تأثير التضخم على الدخل الحقيقي وفقا للحالات الآتية:
 - ثبات الدخل النقدي مع ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تراجع مستمر في الدخل الحقيقي.
 - زيادة الدخل النقدي بنسبة أقل من الزيادة بالأسعار، مما ينجم عنه تناقص الدخل الحقيقي مثلا زيادة دخل نقدي بنسبة 6% يصاحبها زيادة في مستوى العام للأسعار بنسبة 10%.
- خامسا- التأثير سلبا على ميزان المدفوعات :** نتيجة لزيادة معدلات التضخم تتراجع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق العالمية، مما ينتج عنه تراجعا في حجم الصادرات، وزيادة الطلب على المنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة نسبيا مقارنة بالمنتجات المحلية البديلة.
- سادسا-تأثير توزيع الثروة :** هو إعادة توزيع الثروات الخاصة بالمجتمع بشكل عشوائي خلال فترة حدوث التضخم فيبيع الأفراد ثرواتهم الحقيقية كالعقارات نتيجة للزيادة المستمرة في الأسعار، من أجل المحافظة على مستواهم الاستهلاكي الذي اعتادوا عليه، أما الأفراد الذين يمتلكون ثروات مالية فيفقدون جزءا من قيمتها الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدخل².

1 - بلال شنافي ، المرجع نفسه، ص 91.

2 - إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، سنة 2019، ص 2.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما سبق في دراستنا لقياس و تشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) توصلنا إلى أن الجزائر وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم أنها تحاول الحد من هذه الظاهرة إلا أن الاتجاهات التضخمية السريعة والغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية وليست لها بعد النظر على المستوى الاقتصادي الكلي، كما عرفت معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022) تذبذبا كبيرا، ويرجع السبب في هذا إلى اللجوء لبنك الجزائر، بهدف ضبط معدل التضخم، و يلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000 التي سجلت أدنى معدل تضخم 0.34 % ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، و الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وكذا برنامج توظيف النمو، كما شهدت سنة 2021 ارتفاعا دوليا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وترجع الزيادة المحسوسة في التضخم سنة 2021 بشكل أساسي وبنسبة 59% إلى التضخم المستورد، ويفسر ذلك بتعرض الأسعار المحلية الكبير لتطور الأسعار العالمية التي شهدت ارتفاعات حادة، لا سيما ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، علاوة على ذلك، فإن العامل الثاني الذي أدى إلى ارتفاع التضخم هو الكتلة النقدية M2 خارج ودائع الشركة الوطنية للمحروقات وودائع العملات الأجنبية بمساهمة تبلغ حوالي 40,03% مما يشير إلى أن جزء من التضخم هو من أصل هيكلي.



الفصل الثالث

الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في
معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال
الفترة (2000 – 2022)

تمهيد

تبذل الجزائر جهودا مستمرة في حسن سير و إدارة السياسة النقدية خلال عدة فترات من أجل معالجة ظاهرة التضخم ، ولهذا عملت على إجراء عدة إصلاحات في النظام النقدي الجزائري بالاستناد على مختلف القوانين الخاصة بالنقد والقرض وتبني كذلك عدة أنظمة اقتصادية، كل ذلك في سبيل إرساء وضعية نقدية ناجعة، وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر كباقي دول العالم جراء هذه الأزمة .

لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة

التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022) من خلال مبحثين :

*المبحث الأول : وضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022) .

*المبحث الثاني: مسار المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022).

المبحث الأول: وضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022)

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية في الجزائر:

هي ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أم ودائع أم سندات حكومية، وعرفت السياسة النقدية أيضا بأنها: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية"¹.

- أهداف السياسة النقدية في الجزائر :

لقد تطورت أهداف السياسة النقدية تبعا لتطور الفكر الاقتصادي وأصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية، ويمكن استعراض هذه الأهداف بشكل موجز²:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعد تحقيق استقرار الأسعار شرطا أساسيا لحسن سير الاقتصاد، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، والارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي.

- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وذلك عن طريق زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد ليزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني .

- تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك عن طريق تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، ويكون ذلك باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف، وحددت المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، تتعدد هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل على هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعل في المقام الثاني .

المطلب الثاني : إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر

انطلقت السياسة النقدية في الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي

¹ - علال ثابت، جمال سويح، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة أفاق للعلوم، العدد 17 سبتمبر 2019 المجلد 05، ص 112.

² - نور الدين جليد، خولة شرود، فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم - دراسة حالة الجزائر 2008-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، المركز الجامعي تيبازة، سنة 2022، ص 113.

1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية، بمقتضى قانون أوت 1951¹. وقد أوكلته مهمة توفير الظروف الأكثر ملائمة لتنمية منظمة الاقتصاد الوطني والحفاظ عليه في ميدان النقد والقرض والصراف، من خلال ترقية استعمال جميع موارد الإنتاج في البلاد مع الحرص على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم تداول النقد وتوجيهه ومراقبة توزيع القرض بجميع الوسائل المناسبة في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية، و حسب نصوص هذا القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني الذي ينص على إنشاء البنك المركزي و تحديد هيكله .

ما ميز هذه المرحلة هو رفض البنوك الأجنبية لاسيما الفرنسية منها تمويل النشاط الاقتصادي باستثناء نشاط الاستيراد والتصدير الذي كان يسمح لها من جهة أخرى بتنظيم تهريب رؤوس الأموال، حيث شهد شهر جوان 1962 وحدة تحويل 750 مليون فرنك²، أمام هذه الوضعية لم تتردد السلطات العمومية في اشتراك البنك المركزي الجزائري في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني. ومع استمرار هذه الوضعية وعجز البنك المركزي عن التحكم في هذه البنوك وإلزامها على القيام بتمويل الاقتصاد الوطني، صدر قانون بتأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، وأسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة الجزائرية، وتكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من القطاعات. وفي قانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم (65-93) تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية المقدرة بنسبة 5% وكذلك إلغاء المهلة المحددة بـ 240 يوم، أي أن البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العمومية، يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط. ومنذ ذلك الحين فتح الباب على مصريه للتمويل النقدي لعجز الميزانية، ومع المصادقة على التخطيط المركزي الإجمالي سنة 1970 كنظام لتنظيم الاقتصاد الوطني وتسييره، والذي تجسد في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) جعل الدولة تغير سياسة التمويل من خلال تدخل الخزينة مباشرة في هذه المشاريع، وقد تمثل ذلك في الإصلاح المالي لسنة 1971.

-التمركز-

-تغليب دور الخزينة بحيث أصبحت عبارة عن وسيط أساسي في عملية التمويل

- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها

- تقليص دور البنك المركزي في توجيه ومراقبة السياسة النقدية

-عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة عملية إعادة التمويل .

1 - محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص، 12.

2 - عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، قسنطينة، 2003-2004 .

ولكن ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971 شيئاً فشيئاً وازداد ذلك مع مطلع الثمانينات، من خلال العجز المتزايد في الميزانية العمومية، إلى أن عصفت أزمة 1986 بحضور هذه الإصلاحات لتشهد الجزائر مرحلة اعتبرها المختصين مرحلة انتقالية¹.

الفرع الأول - السياسة النقدية في الجزائر من 1986 إلى غاية 1990:

أولاً- **السياسة النقدية في ظل الإصلاح النقدي لعام 1986**: تم رد الاعتبار للسياسة النقدية من خلال هذا القانون عن طريق جعل سياسة الائتمان التي تخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لحاجيات المؤسسات، وذلك عن طريق تعديل أسعار الفائدة الاسمية المطبقة من طرف المصاريف مع تعديل وضبط إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يخص شروط منح الائتمان.

ثانياً- **السياسة النقدية في ظل الإصلاح المالي لعام 1988**: أهم ما جاء به هذا القانون هو تأكيد دور البنوك في ميدان السياسة النقدية، وذلك عن طريق تكليفه بتحديد شروط البنوك وتحديد سقف إعادة الخصم أي تسيير السياسة النقدية بصفة عامة، مع تأكيد دور التمويل للبنوك التجارية بعيداً عن خزينة الدولة².

ثالثاً- **الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض قانون 90/10** :

ويندرج الاصطلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك وضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي، وقد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن التحرير المصرفي يعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، وأن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية وسياسة التحرير المصرفي⁴، إن إصدار القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفاً حاسماً فرضه منطوق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم.

¹ - صابري ماجدة و آخرون، **السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي - تجربة الجزائر -**

مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مؤسسات مالية، قلمة، 2009-2010، ص ص ، 102-103.

² - وهيبه حلبي، طلب دليلا، عدة فاروق، **فعالية السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة -**

1990 2019 دراسة قياسية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد /07 العدد: 01 (2022)، ص 510.

³ - عبدالعزيز قتال، **قانون النقد والقرض**، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، شعبة العلوم المالية والمحاسبة،

جامعة العربي التبسي تبسة ، السنة الدراسية 2020-2021 ، ص 64 .

⁴ - مرجع نفسه، ص، ص 65-67 .

حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتركمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات، و من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات، وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

أ- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيم هو ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

ب- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

ج- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، وفتح أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

1- أهداف و مبادئ قانون النقد والقرض:

جاء قانون النقد والقرض 10-90 بأهداف ومبادئ تحقق السير الحسن للجهاز المصرفي الجزائري، ويساعد الاقتصاد الوطني على التطور من ناحية تمويل الاستثمارات والاستقلالية المالية.

أ- أهداف قانون النقد والقرض

جاء هذا القانون للانتقال من نمط التسيير المركزي إلى قواعد وآليات تسيير اقتصاد السوق، فكان له

صنفين من الأهداف الاقتصادية والأهداف النقدية والمالية تتمثل في:

أ-1- الأهداف الاقتصادية:

- إيقاف التسيير الإداري في القطاع المالي، أي لا بد للمؤسسات المالية والبنكية أن تقوم بالعمليات المحددة في القواعد الاحترازية.

-الانفتاح على الاستثمار الخارجي فإن المادة 183 من قانون النقد والقرض يعمل على تشجيع الاستثمار بين المتعاملين المقيمين الوطنيين والأجانب للقضاء على البطالة ونقل التكنولوجيا .
كما أن المادة 184 منه وضعت ضمانات فيما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخل والفوائد للمشتريين الأجانب.

فبالنسبة للمقيمين في الجزائر فلم الحق تحويل أموالهم للخارج من اجل ضمان استمرارية تمويل نشاطهم التكميلي في الخارج لعملمهم في الجزائر .

جاء قانون النقد والقرض لجعل قواعد جديدة للعلاقة بين المصارف وزيائتهم، وهذا بوضع مبدأ تسديد القرض من طرف المقترض نفسه وليس من طرف الخزينة العمومية أي المصارف لا تتحمل ديون المؤسسات العمومية، وهذا يعني أن المؤسسات التي لا تستطيع الدفع يمكنها أن تصفى بعد طلب أحد دائئيتها ولقد تأكد هذا القرار قانونيا بإصدار قانون 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل والمتمم للقانون التجاري.

-المادة 171 منه رسمت الآليات التجارية للقطاع البنكي منها إلغاء التميز بين المتعامل الخاص والعمومي والمساواة بينهم فيما يخص الحصول على المنتجات البنكية.

-انفتاح الوظيفة البنكية على الرأس مال الأجنبي الوطني أو الأجنبي للقضاء على احتكار القطاع العمومي¹.

أ-2- الأهداف النقدية والمالية :

استعادة البنك المركزي الجزائري لدوره كسلطة نقدية وذلك من خلال:

- المادة: 04 "له حق امتياز إصدار الأوراق النقدية.

- "المادة: 12 "التسمية الجديدة له بنك الجزائر.

- "المادة 19 و 44 يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ ويساعده في ذلك ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض ومراقبان.

-المادة: 51 مهمة مراقبة البنك المركزي لمراقبان يعينان بمرسوم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية.

-يدخل البنك المركزي في السوق النقدية بطريقة نشطة.

- يصدر البنك المركزي مجانا الأوراق النقدية، كما يساوي في إصدار النقد الكتابي ويراقبه ويسهر

على ذلك المادة 58.

¹ - د. عبد العزيز قتال، قانون النقد والقرض، المرجع نفسه، ص، ص 68-69 .

-الوصول إلى بنككة الاقتصاد(بنوك خاصة أو أجنبية) من خلال:

-وضع جميع القواعد التي يجب على كل بنك احترامها.

-حماية المودعين (أي ودائع الزبائن).

ب- مبادئ قانون النقد والقرض:

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه حيث سمح قانون رقم 90 / 10 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد.

بالإضافة إلى أنه اخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988، كما حمل في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها واليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن اختصارها في النقاط التالية¹:

ب-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

حمل قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية انطلاقاً من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها. وكان من شأن هذا الفصل الذي تبناه قانون النقد والقرض السماح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها هي:

- ✓ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا إن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة.
- ✓ تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي .
- ✓ توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصاديين، لا سيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة .
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دور مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب-2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي

¹ - زواوي فضيلة، شكري معمر سعاد، قرنتي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990.2017، مجلة البحوث والدراسات، مجلد 05 عدد 01 مارس 2021، ص 77.

لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة .
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ب-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، خلق مثل هذا الأمر كما رأينا غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل نظرا للتداخل الكبير بين الوظيفة التمويلية للخزينة العمومية ووظيفة البنوك في هذا المجال.

لقد كان هناك وعي بهذه المشكلة انعكس بتضمين قانون النقد والقرض مبدأ يتم بموجبه الفصل بين الدائرتين عن طريق القيام بإبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع. حيث فتح هذا الأمر الباب أمام النظام البنكي الذي استعاد مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية. ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية:

- ✓ استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض
- ✓ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

✓ التقليص من آثار عملية الاستعداد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص في إطار السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما إذا كانت عمومية أو خاصة¹.

ب-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة عمليا في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتصرف على أساس أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجا في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد. ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث كان ذلك انعكاسا منطقيًا للتحويلات التي تم تسجيلها على مستوى الفصل بين الدوائر الثلاثة السابقة. وهكذا تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة

¹ - مرجع سابق، ص 78.

ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض، ولقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية :

- ✓ وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية .
- ✓ مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية .
- ✓ وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد، ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية¹.

ب-5- وضع نظام بنكي على مستويين:

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام بنكي على مستويين. بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي. ويفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام البنكي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

الفرع الثاني- السياسة النقدية في الجزائر منذ بداية 2000:

عرفت السياسة النقدية خلال هذه الفترة ومنذ بداية 2000 مرحلة تطويرية جديدة تميزت بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية لدعم النمو الاقتصادي وتحسينه تغييرات في أدواتها ومستوى الكتلة النقدية ومقابلاتها.

من أهم الإصلاحات التي تبنتها السلطة النقدية والتي مست السياسة النقدية في الجزائر هي:

- الأمر رقم 01-01 والمؤرخ في 27 فيفري 2001 ادخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية، وذلك بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي كما فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس إدارة النقد والقرض باعتباره سلطة مستقلة².

- الأمر 03/11 الصادر في أوت 2003 الذي حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 الذي حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم

¹ - مرجع سابق ، ص 79-80.

² - لعزازي حسبية، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع النقود والبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 199.

السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية¹.

- الأمر 04-10 المؤرخ في 06 أوت 2010 أبقى هذا الأمر على نفس مهمة بنك الجزائر التي نصت عليها المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض وتعددت الأهداف حسب نفس المادة لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني، فتميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد و التضارب كهدف النمو الاقتصادي و التشغيل مع استقرار الأسعار و عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية².

- قانون 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017: جاء اقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير في الإيرادات اثر الأزمة النفطية 2014 ليتم التفكير في إيجاد بدائل تشريعية من اجل التخفيف من أعباء صندوق ضبط الإيرادات واحتياجات الصرف، وذلك من خلال السماح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات (05) من تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية أو ما يطلق عليه (التمويل غير تقليدي) ، وهذا الاقتراح تم اعتماده رسميا تحت رقم 10/17 و المؤرخ في 11 أكتوبر 2017³.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات (سوف يتم التركيز على الأدوات غير المباشرة) وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوات:

1. إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيما يلي:

-سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات.

¹ - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005 - 2006، ص 69 .

² - طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال فترة 200 - 2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جامعة الشلف، جوان 2014، ص 29.

³ - بودودة زهرة، راضية مصداق، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، ص 501.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

-سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج وتحويل الصادرات أو إنجاز السكن.
-سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

*تطور معدل إعادة الخصم:

الجدول رقم(04): تطور معدل إعادة الخصم ونسب معدل التضخم للفترة(2000-2022) الوحدة%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم	6.00	6.00	5.50	4.50	4.00	4.00	4.0	4.00	4.00
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	3.50	3.75
معدل التضخم	5.7	3.9	4.5	8.5	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
معدل إعادة الخصم	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75				
معدل التضخم	4.3	2	2.4	4.5	9.7				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 05 ديسمبر 2008 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 17 مارس 2012 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 34 جوان 2016 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 49 مارس 2020 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية الرابع لبنك الجزائر، رقم 61 لسنة 2022 ، ص 17.

2. الاحتياطي الإجمالي: هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض 10-90 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإجمالي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليم رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات من الاحتياطات ب 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات ، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي¹:

جدول رقم (05): يبين تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الاحتياطي الإلزامي %	6.25	3	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8.00
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطي الإلزامي %	8.00	9.00	9.00	11.00	12.00	12.00	12.00	8.00	4.00
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
نسبة الاحتياطي الإلزامي %	10.00	10.00	3.00	2.00	2.00				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 05 ديسمبر 2008 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 17 مارس 2012 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 34 جوان 2016 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 50 جوان 2020 ، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 64 لسنة 2023 ، ص 17.

إن ارتفاع سعر الخصم من 3% سنة 2001 إلى 4.25% سنة 2002 ثم إلى 6.25% سنة 2003 لتبقى مستقرة عند هذه النسبة لغاية سنة 2007، وذلك نظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002 فارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية 2001 ، وفي سنة 2008 تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8% سنة 2009 ليواصل الاستمرار في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 هذا دال على أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف ذلك بهدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط التضخم السنوي، المقاس بمؤشر أسعار عند الاستهلاك لمدينة الجزائر الكبرى الذروة بموجب سنة 2012 أي 8.9% مقابل 4.5% في 2011 وذلك بعد تسارعه ابتداء من السداسي الثاني من 2011².

¹ - صالح تومي، فتحة بن عليّة، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 22 سنة 2020 ، ص 56.

² - جميعة فاطمة، السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر في إطار تلاحق الأزمات النفطية دراسة تحليلية للفترة 2000-2021، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 ، جامعة عمار ثلجي الغواط ، الجزائر ، 2023، ص، 401.

وفي الفترة 2010-2015 عرف معدل الاحتياطي الإجباري ارتفاعا في قيمه حيث ارتفع من 2010 إلى 2012 من 9% إلى 11% واستمر في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 و 2014 و 2015، وهذا دال مبدئيا على أن البنك المركزي يستفيد من مزايا هذه الأداة خاصة في التحكم في التضخم وفي سيولة المصارف بدليل أن معدل التضخم قد سجل 2.92% سنة 2014 وهذا مؤشر ايجابي لهذه الوسيلة أما في الفترة 2016-2020 فقد خفض معدل الاحتياطي القانوني إلى 8% ثم إلى 4% سنة 2017 وهي أقل قيمة له¹، ليرتفع معدل الاحتياطي سنتي 2018 و 2019 إلى 10% محاولة منه تخفيض الكتلة النقدية التي عرفت ارتفاعا اثر تطبيق التمويل غير التقليدي في هذه الفترة، وبعد ما عرفه العالم من ركود اقتصادي اثر الأزمة الصحية التي طالت تداعياتها جميع الاقتصاديات عمد بنك الجزائر تخفيض معدل الاحتياطي مرة أخرى في 2020 إلى 3% و 2% سنة 2021 كمحاولة من بنك الجزائر لضبط التوازنات المالية².

ومع ذلك، حافظ بنك الجزائر خلال سنة 2022 على معدل الاحتياطي الإلزامي عند 2%، ومعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3% في سنة 2022³.

وهناك أدوات أخرى جديدة يستعملها بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة النقدية وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في:

1. استرجاع السيولة (7 أيام وثلاثة أشهر): تم إتباع هذا الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002 بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق (7 أيام وثلاثة أشهر) وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.
2. التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة : تم الشروع في تطبيقها سنة 2005 ، وهي تشبه أداة استرجاع السيولة مع فارق أساسي، وهو أن تسهيل الوديعة تأتي بمبادرة من البنك، هذا الأخير يتصل ببنك الجزائر ويحدد ما هو المبلغ الذي يودعه لدى بنك الجزائر، وهي تسمح للمصارف بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، وقد تم استعمالها بشكل أكبر خلال سنة 2008 ويرجع السبب خصوصا إلى فائض السيولة لدى بعض البنوك خصوصا خلال 10 أيام الأخيرة من الشهر.

1 - عقبة سحنون، بسمة حشوف، فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة (2010-2020)، مجلة التحليل الاقتصادي و دراسات التنمية، جامعة العلوم الإسلامية الجزائر المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2022 ، ص 158.

2 - جميعة فاطمة، مرجع سابق، ص 401.

3 - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 45.

المبحث الثاني: مسار المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022):

المطلب الأول : مفهوم العرض النقدي

يعرف عرض النقود بأنه "مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي البنكنوت المصدر، العملات المساعدة، النقود المصرفية، الودائع الجارية لدى البنوك التجارية" ، واختلفت المدارس النقدية الاقتصادية في تفسير عرض النقود من كونه متغير خارجي أو متغير داخلي.

*يعتبر عرض النقود متغير خارجي إذا كان لا يتحدد وفق عوامل موضوعية أي يتحدد خارج النموذج ومستقل عن الطلب على النقود، وهو ما أقرته كل من النظرية الكلاسيكية والكنزية والمدرسة النقدية .

*ويكون عرض النقود متغير داخلي إذا تحقق شرطان وهما أن عرض النقود لا يتحدد وفقا لقرارات البنك المركزي وإنما تبعا للمتغيرات الاقتصادية للبلد، وأن تتوفر للبنوك التجارية مقدرة في الحصول على القروض من البنك المركزي؛ استجابة لمتطلبات القطاع الخاص من الائتمان¹ .

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الفرع الأول : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تتكون المجاميع النقدية في الجزائر من العناصر التالية :

أ- **النقود الورقية:** و التي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت و قطع نقدية، و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر .

¹ - النعماي امينة، يوسفات علي، بابا احمد عبد المجيد، تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2016، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 1, No. 1, 09-17 (2018)، ص 12.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

ب- **النقود الكتابية**: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و ودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير و الأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، و التي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر .

ج- **أشباه النقود**: و تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، و التي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2¹. من أجل تحليل وضع العرض النقدي في الجزائر ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من العرض النقدي M1 والعرض النقدي M2 في الفترة (2000-2022)، وركزنا في دراستنا على تطور العرض النقدي M2 باعتباره المقياس الذي يعبر عن العرض النقدي في الجزائر:

الجدول رقم (06) : يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2 (%)
2000	484.9	556.4	1041.3	617.9	1659.2	13.0
2001	577.3	658.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.6	751.7	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	862.1	1643.5	1656.0	3299.5	13.7
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.4	10.5
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.5	.11
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	18.6
2007	1284.5	2942.1	4233.6	1761.0	5994.6	24.2
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6956.0	16.0
2009	1829.3	3120.5	4949.8	2228.9	7178.7	3.1
2010	2098.6	3539.8	5638.5	2524.3	8162.8	15.4
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9

¹ - عمران فوزية ، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2016، مرجع نفسه،ص

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

10.9	11015.1	3333.6	7681.5	4885.2	2952.3	2012
8.4	11941.5	3691.7	8249.8	4861.5	3204.0	2013
14.6	13686.8	4083.7	9603.0	5944.1	3658.9	2014
0.1	13704.5	4443.4	9261.1	5153.1	4108.1	2015
0.8	13816.3	4409.3	9407.0	4909.8	4497.2	2016
8.4	14974.6	4708.5	10266.1	5549.1	4716.9	2017
11.1	16636.7	5232.6	11404.1	6477.3	4926.8	2018
0.8-	16506.6	5531.4	10979.2	5541.7	5437.6	2019
7.0	17699.6	5757.8	11901.8	5763.5	6138.3	2020
13.6	20053.5	6463.2	13590.3	6878.1	6712.2	2021
14.3	22964.4	7584.9	15379.5	7986.7	7392.8	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 05 ديسمبر 2008 ، ص 11.

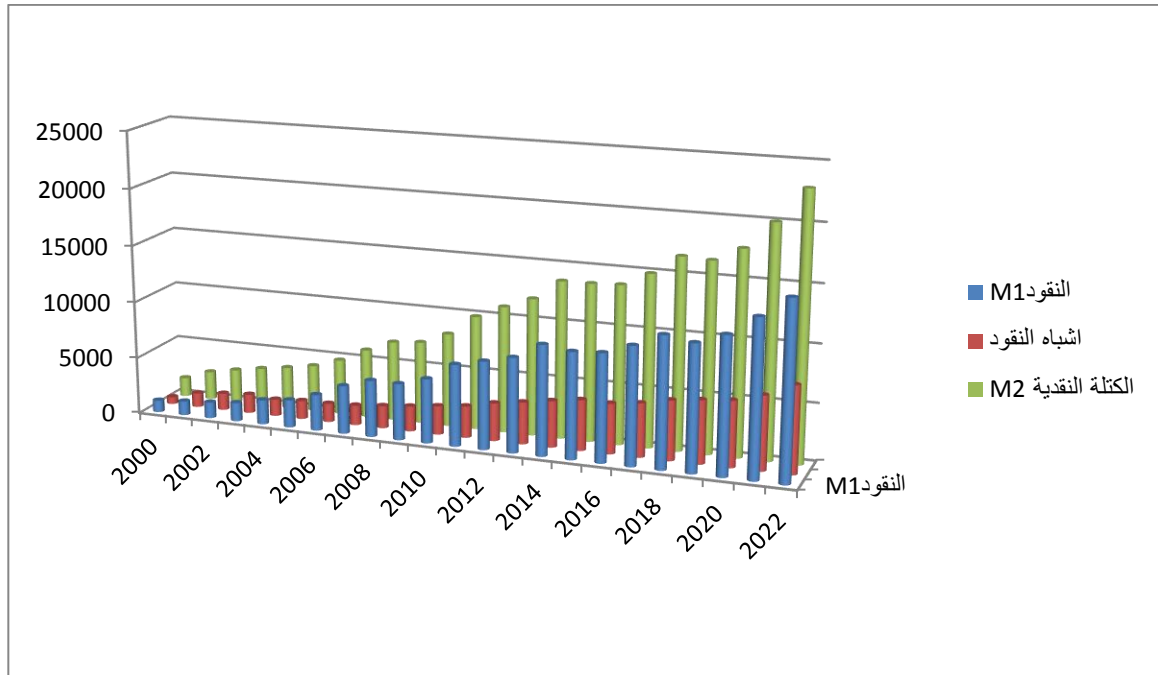
النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 21 مارس 2013 ، ص 11.

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 36 ديسمبر 2016 ، ص 11.

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 61 لسنة 2022 ، ص 11.

شكل رقم(06): تطور المجاميع النقدية 1M و 2M في الجزائر خلال الفترة(2022-2000):

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر : من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (06).

تمكن بنك الجزائر عموماً على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 أن يتحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد و القرض و هذا يعكس قدرة بنك الجزائر على ضبط العرض النقدي بالأدوات التي استعملها، إذ نجد أنه في سنتي 2006 و 2007 لم يتمكن من ضبط معدل نمو الكتلة النقدية حيث سجلت معدلات النمو، 18.7% و 24.2% في سنتي 2006، 2007 على الترتيب مقارنة بالمعدلات المحددة من قبل مجلس النقد و القرض و التي تتراوح ما بين 14.8% و 15.5% بالنسبة لسنة 2006، و ما بين 17.5% و 18.5% بالنسبة لسنة 2007، و لكن في سنة 2008 و 2009 تمكن من ضبط العرض النقدي و هذا دليل على تحكم بنك الجزائر في نمو الكتلة النقدية .

من سنة 2007 إلى سنة 2010 : عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل (-9.05%) ، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود)¹.

¹ -Banque d'Algérie,op, p 166.

ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي فينهاية سنة 2010 نسبة 15.4% بعدما كان 3.2% سنة 2009، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشبه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي 17.43 % و 13.25 % بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض.

أما السنتين الأخيرتين 2012 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل من خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 وبفارق 4.5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19.9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10 % من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دينار عن سنة 2010، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9% إلى 11.46%، إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي¹.

بعد سنتين من شبه استقرار (2015-2016)، تزايدت الكتلة النقدية M2 بـ 8,4% في 2017 و 11,1% في 2018. مثلما كان عليه الحال في 2017 نجم هذا الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، حيث ارتفعت بـ 19,0% (20,5% في 2017)، مقابل 11,1% فيما يخص الودائع لأجل، وبـ 4,5% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي²، بعد تسجيل تراجع قدره (-0,78) % في 2019، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2، منتقلة بنسبة 7,47 % في 2020 من 16 506,63 مليار دينار في نهاية 2019 إلى 17 740,01 مليار دينار في نهاية 2020، كما ارتفع المجموع النقدي M1، من جهته، بـ 9,2 % في نهاية 2020، مقابل انخفاض قدره (-3,7) % في 2019. يرجع ذلك للأثر المشترك لارتفاع من النقد المتداول خارج البنوك والمقدر بـ 12,9 % مقابل 10,4 % في 2019 وارتفاع الودائع لدى الخزينة العمومية³، سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 نموًا بنسبة 14,47% في سنة 2022، وبذلك انتقلت من 20 053,52 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 22 955,35 مليار دينار في نهاية سنة 2022 ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى زيادة المجمع النقدي M1 الذي ارتفع بنسبة

¹ - محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

² - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2018، ديسمبر 2019، ص 133.

³ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2020، ديسمبر 2021، ص 139.

13,10 % في سنة 2022 مقابل معدل نمو بلغ 14,19% في سنة 2021، وبذلك انتقل من 13 590,31 مليار دينار في نهاية سنة 2021، إلى 15 370,42 مليار دينار في نهاية سنة 2022 وبالمثل، سجل شبه النقود نمو بنحو 17,36% نهاية سنة 2022 حيث بلغ 7 584.93 مليار دينار مقابل 6 463,20 مليار دينار في نهاية 2021 وباستبعاد ودائع الشركة الوطنية للمحروقات، ارتفع عرض الكتلة النقدية M2 بنسبة 10,98 % سنة 2022 مقابل 9,29% سنة 2021، وبذلك ارتفع من 19 007,03 مليار دينار سنة 2021 إلى 21 094,33 مليار دينار سنة 2022¹.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) :

إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك الجزائر إلا من العناصر التالية:

أولاً- الذهب والعملات الصعبة: تأتي من إيرادات صادراتنا من السلع والخدمات (المحروقات)، ودخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة وغيري مباشرة) وتحولات أحادية للقطاع الخاص والعام (مساهمة المهاجرين الجزائريين بالخارج)، أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من سبائك و عملات ذهب، و عملات أجنبية حرة التداول.

ثانيا- ديون على الخزينة: تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب يف سندات الخزينة.

ثالثاً- قروض للاقتصاد: تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد، وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر فائدة، إن أخطر العناصر الثلاثة لتغطية النقد هي الدين على الخزينة العامة، التي تمثل خطراً حقيقياً للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، ألن هذه الديون توجه إلى نفقات على الاستهلاك أو الاستثمار الذي لا ينتج سلعا وخدمات مباحة².

الجدول رقم (07): يظهر تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

السنة	صافي الموجودات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	السنة	صافي الموجودات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد

¹-بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 46.

² - قشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11 / العدد: 02 (2021)، ص ص 61،62.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

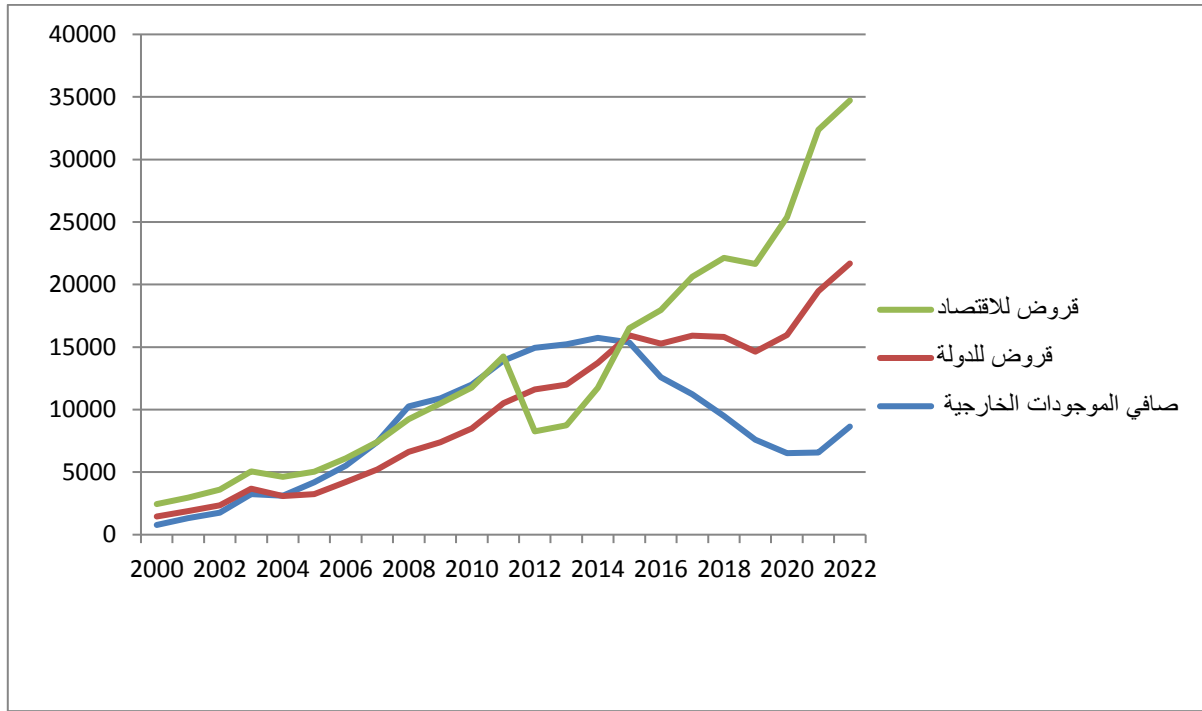
		الخارجية				الخارجية	
3334.0-	3334.0-	14940.0	2012	993.7	677.4	775.9	2000
3235.4-	3235.4-	15225.2	2013	1078.4	569.7	1310.8	2001
1992.3-	1992.3-	15734.5	2014	1266.8	578.6	1755.7	2002
567.5	567.5	15375.4	2015	1380.2	432.4	3242.6	2003
2682.2	2682.2	12596.0	2016	1535.0	20.6-	3119.2	2004
4691.9	4691.9	11227.4	2017	1779.8	933.2-	4179.7	2005
6325.7	6325.7	9485.6	2018	1905.4	1304.1-	5515.0	2006
7023.9	7023.9	7598.7	2019	2205.2	2193.1-	7415.0	2007
9433.8	9433.8	6518.3	2020	2615.5	3627.3-	10246.9	2008
12908.7	12908.7	6559.1	2021	3086.5	3488.9-	10885.7	2009
13033.3	13033.3	8650.4	2022	3268.1	3510.9-	11996.5	2010
				3726.5	3406.6-	13922.4	2011

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2009،2008، صفحة 183 .
- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2011،2010، صفحة 171 .
- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2014،2013، صفحة 153 .
- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2018،2017، صفحة 148 .
- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2019،2018، صفحة 159 .
- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2020،صفحة 157 .
- . بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2022،صفحة 120 .

الشكل رقم (07): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبان باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الجدول رقم (07).

صافي الموجودات الخارجية: (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار)¹ عرفت صافي الموجودات الخارجية تزايداً كبيراً من سنة 2000 إلى 2014، لارتباطه بارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، بحيث انتقل من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014 كأعلى قيمة وذلك ارتباطاً بتطور الوضعية الخارجية، وقد احتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية لأهمية ووضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني وانخفضت صافي الموجودات الخارجية، ابتداء من سنة 2015 من 15375.4 مليار دج إلى 12596.0 مليار دج سنة 2016 ليواصل هذا الانخفاض إلى 11227.4 مليار دج سنة 2017، وقد عرف تقلصاً بنسبة 10.9% في 2017 (مقابل 18.1% في 2016) ما يمثل 1368.6 مليار دج، وتراجع في سنة 2018 إلى 9485.6 مليار دج، هذه السنة عرفت تقلصاً في صافي الموجودات الخارجية بنسبة 15.5% في سنة 2018 (مقابل 12.2% في سنة 2017) أي ما يمثل تراجعاً بـ 1741.8 مليار دج، وهذا التراجع راجع أساساً بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار² وواصل انخفاضه ليصل إلى 7598.7 مليار دج سنة 2019، إضافة إلى ذلك، يمثل صافي الموجودات الخارجية (احتياطات الصرف بالدينار) 38% من الكتلة النقدية 2M سنة 2022 مقابل نسبة 33% في سنة 2021 وعليه ساهم صافي القروض للدولة في زيادة الكتلة النقدية بنسبة 4,29% سنة 2022 وبلغت القروض الموجهة للاقتصاد 11,05% وصافي الموجودات الخارجية 72,07%.

¹ - قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروضات النقدية بالجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مرجع سابق، ص 63.

² - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2019، ديسمبر 2020، ص 136.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة
(2022-2000)

- **قروض للدولة:** نلاحظ أنها عرفت ارتفاعا من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 677.4 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003، ثم تراجع من سنة 2004 إلى سنة 2014 في هذه الفترة قل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخرينة، وبذلك أصبحت الخزينة العمومية دائنا، فهي بذلك لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية، وفي الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 عرف منحى جديد بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 تم اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي من طرف الخزينة العمومية وكان ذلك من سنة 2015 بمبلغ 567.5 مليار دج وبمبلغ 7023.9 مليار دج سنة 2019، أما صافي القروض للدولة ارتفعت بنسبة 0,97% حيث انتقل من 12 908,70 مليار دينار نهاية سنة 2021 إلى 13 033.30 مليار دينار نهاية سنة 2022¹.

- **قروض للاقتصاد:** إن القروض الموجهة للاقتصاد ، قد عرفت تطورا مستمرا من سنة 2000 إلى غاية 2019 بحيث انتقل من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 1905.4 مليار دج سنة 2006 وعرفت سنة 2007 ارتفاعا في القروض بنسبة 15.22 % بمبلغ 2205.2 مليار دج واستمرت حيوية قروض الاقتصاد في السنوات التالية، وبلغت 8880.9 مليار دج سنة 2017 بنسبة زيادة تقدر 12.3% مقابل 8.4 % في سنة 2016، أما سنة 2018 سجلت 9976.3 مليار دج بنسبة زيادة 12.4% مقابل 12.3% في 2017، وفي سنة 2019 حققت قروض الموجهة للاقتصاد ما قيمته 10857.8 دج، وتجدر الإشارة إلى أن صافي القروض الموجهة للاقتصاد لإعادة شراء القروض المجمعدة للمصارف ارتفعت من 9 794,72 مليار دينار سنة 2021 إلى 10 115.24 مليار دينار سنة 2022 أي بزيادة قدرها 3,27%.

المطلب الثالث : أثر نمو المعروض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر

يعتبر العامل النقدي أول هذه العوامل، فلقد كان ارتفاع الكتلة النقدية M2 من الأسباب الأساسية، لارتفاع معدل التضخم في الجزائر، وللتوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي الذي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2022-2000) كما يلي :

جدول رقم (08): تطور الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة (2022 - 2000):

الوحدة%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.8	5.7	3.9	4.5
M2%	13.0	24.6	40.3	15.6	11.4	11.2	18.6	21.5	16.0	3.2	15.4	19.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
التضخم%	8.5	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4	4.5	9.7	
M2%	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	8.4	11.1	-0.8	7.5	9.29	10.98	

¹ - قشام اسماعيل، عباس خديجة، مرجع سابق، ص 64.

² - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 48.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على:

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 05 ديسمبر 2008 ، ص 17.

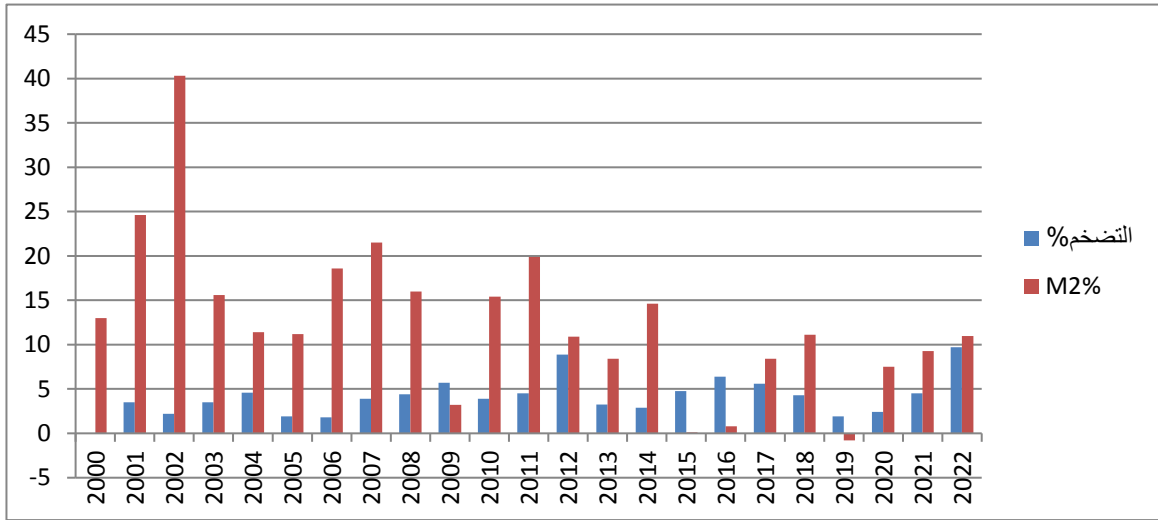
النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 17 مارس 2012 ، ص 17.

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 34 جوان 2016 ، ص 17.

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 50 جوان 2020 ، ص 17.

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 64 لسنة 2023 ، ص 17.

الشكل رقم (08): منحنى بياني يمثل تطور الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة (2000-2022):



المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Excelle بالاعتماد على الجدول رقم (08).

عرفت معدلات التضخم انخفاضا وتراجعا استمر إلى غاية سنة 2000 حيث وصل التضخم إلى 0.3% ومن سنة 2001 عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث بلغت 4.2% وهذا تزامنا مع انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وقد عرفت هذه المعدلات نوعا من الاستقرار خلال الفترة (2004-2007) في حدود 3.5% وهذا ناتج عن السياسة التي طبقتها السلطات النقدية من خلال تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، وبعد وخلال سنتي 2008، 2009 عرف معدل التضخم في الجزائر ارتفاعا حيث وصل سنة 2009 إلى 5.7%، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات في الداخل وذلك نتيجة حدوث انخفاض في أسعار البترول الذي سببته الأزمة العالمية، كما سجل أعلى معدل تضخم في هذه المرحلة في سنة 2012 قدر بـ 8.9% تقريبا، تعلق هذا التسارع خاصة بأسعار السلع الغذائية أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، هذا وبقي التضخم معتبرا بالنسبة للسلع الغذائية الأخرى 12.8%، وتكمن أهم محددات التضخم في هذه السنة أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84% وهي

أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة، وبدرجة أقل ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك المواد ذات المحتوى المستورد القوي¹.

ثم انخفض التضخم، ليتراجع في سنة 2014 إلى حوالي 2%، ثم يعاود الارتفاع سنة 2015 وسنة 2016 ليبلغ 4.78%، 6.33% على التوالي، وذلك رغم انخفاض الكبير في نمو الكتلة النقدية، التي سجلت في سنة 2016 نموا يقدر بـ 8%، كما كان عليه الحال في سنة 2015 0.1%، لذا لا تعد كأحد العوامل المسببة للتضخم خلال هاتين السنتين، كما شهدت هذه الفترة انخفاضا في أسعار المواد الغذائية في العالم، إلا أن هذه الفترة شهدت انخفاضا في سعر صرف الدينار الجزائري بسبب الصدمة النفطية بالإضافة إلى الزيادة في السلع المحددة إداريا من خلال ارتفاع الأسعار المحددة إداريا للمنتجات غير الغذائية، حيث بلغ تضخمها كمتوسط سنوي 12%، وقدرت مساهمتها في إجمالي تضخم أسعار المحددة إداريا بنسبة 71.1%، من بين هذه المواد ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز بنسبة 12.8% وأسعار البنزين بنسبة 95.3%، وأسعار النقل بسيارات الأجرة بنسبة 27.8% وما يميز التضخم أنه يكتسي طابع هيكلية، في ظرف يتميز بأسواق تنافسية بشكل غير كاف وسيئة التنظيم، والتي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة، ووفقا لتحليل بنك الجزائر فإن أهم محددات التضخم إجمالا هي:

- الزيادة الكبيرة في حجم الكتلة النقدية.
- الزيادة المعترف في الأجور، نتج عنه ارتفاع محسوس في الطلب وفي تكاليف الإنتاج في ظل ضعف إنتاجية العوامل.

- أسواق غير تنافسية، (احتكار قلة)، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة كما هي .
- المرونة المرتفعة للواردات من طلب سلع الاستهلاك الصناعية ونقل التضخم المرتفع من البلدان الموردة. و على الرغم من تواصل التوسع النقدي بمفهوم (M2) بنسبة 8,4%، في 2017 وبنسبة 11,2%، في 2018 استمر الاتجاه التنازلي للتضخم للسنة الثانية على التوالي²، وفي هذا الصدد، بدأ بنك الجزائر منذ مارس 2022 العودة التدريجية إلى الوضع الطبيعي فيما يتعلق بتنفيذ سياسته النقدية، من خلال:
- رفع تدابير التخفيف الاحترازية الاستثنائية التي تم وضعها في شهر أبريل 2020.
- عملية موجهة للاسترجاع الثنائي للسيولة،

¹- علال ثابت، جمال سويح، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مرجع سابق، ص 119 .

²- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2018، ديسمبر 2019، ص 26.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

- تعديل سعر صرف الدينار الجزائري.

وقد أتاح هذا الإجراء على المدى القصير خفض جزء من التضخم المستورد الذي كانت مساهمته في التضخم الإجمالي أكثر من 70% في سنة 2021 و61,7% في سنة¹.

المطلب الرابع: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في الجزائر:

أولاً- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

جدول رقم (09): تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة (2022-2001)

الوحدة : مليار دج

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإنفاق الحكومي	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %
2001	4260.8	1321.0	2514.0	5	1.6	2.59
2002	4541.9	1550.6	2683.1	5.2	3.7	4.7
2003	5266.8	1690.2	2987.9	5.9	8.8	6.9
2004	6227.5	1891.8	3362.3	6.2	3.3	5.19
2005	7498.6	2052.0	3652.8	5.8	4.7	5.09
2006	8514.8	2453.0	4141.1	5.6	5.8	2
2007	9366.6	3108.5	4744.9	6.3	2.5-	3
2008	11043.7	4191.0	5392.2	6.1	0.9-	2.4
2009	9968.0	4246.3	6143.1	9.3	2.3-	2.4
2010	11991.6	4466.9	7063.5	6.3	2.2-	3.3
2011	14519.8	5853.6	8423.1	6.2	3.3-	2.5
2012	15843.0	7058.1	9502.8	7.2	3.4-	2.7
2013	16569.3	6024.2	11601.3	7.1	5.5-	2.8
2014	17205.1	6980.2	12347.3	5.6	0.6-	3.8
2015	16702.1	7656.3	13578.4	5.0	0.2	3.7
2016	17406.8	7297.5	14499.5	2.2	7.7	3.2
2017	18906.6	7389.3	14934.1	2.2	2.4-	1.4
2018	20393.5	21687.1	15844.8	2.9	-6.4	1.1
2019	20500.2	21808.3	15509.2	2.7	-4.9	1.0
2020	18476.9	20396.8	15901.8	-3.9	-10.2	-5.1

¹ - بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2022، سبتمبر 2023، ص ص 45 - 46.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

3.4	10.5	2.3	17167.2	22018.9	22079.3	2021
3.2	-0.6	4.3	19071.5	24575.6	27688.8	2022

المصدر : - مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، ص699.

- تقرير بنك الجزائر 2022، ص، ص، ص 109، 110، 111.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2022)، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له وهو مسجل عام 2006 و6.9% كأعلى مستوى له هو مسجل عام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات أما النمو خارج المحروقات فقد سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما خلال البرنامج الأول، في حين سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ 9,3% ونفسر هذا الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما سبب الارتفاع خلال (2010-2013) فيرجع لارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، وإلى الانخفاض المسجل في مساهمة قطاع المحروقات بعد أزمة الرهن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية وبداية ظهور الأزمة العالمية التي أثرت على البلدان النفطية¹.

كما يتضح أن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام، فبفضل الإنفاق سنة 2005 إلى 11043.7 مليار دج سنة 2008 فيما عرفت سنة 2009 انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 1075.7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر كانخفاض عائداتها من الصادرات النفطية، وهو واضح من خلال التراجع المسجل في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 2.5% في 2006، ثم عاود الانتعاش مجددا في 2009 سجل 6% لكن عاد من جديد ليسجل قيم سالبة خلال الفترة 2010 إلى 2013 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي)، وتحقق متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام قدره 2.98% خلال فترة هذا البرنامج (2005-2009) مع استمرار تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

خلال الثالث سنوات الأولى من برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) فقد استمرت الحكومة في نهجها كزيادة الإنفاق وهو ما ساهم برفع قيم الناتج الداخلي الخام حيث سجل معدل نمو الناتج قدره 3,3% سنة 2010 و 2.5% سنة 2011 مع زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

تعرف وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الوطني، المقاس بتغير إجمالي الناتج الداخلي تراجعا مستمرا منذ سنة 2014، متأثرا إلى حد ما بالانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات (باستثناء سنتي 2015 و

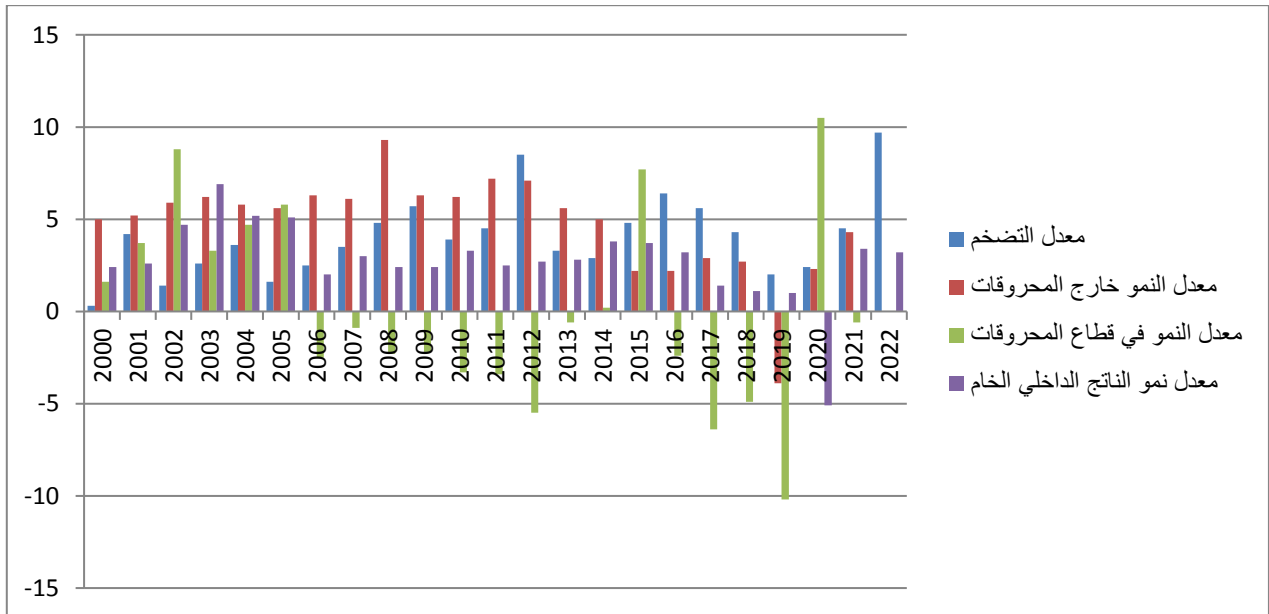
¹-مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02-2019، تاريخ النشر: 19-12-2019، ص699.

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لدور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

(2016) انتقل معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي من 3.8% في 2014 إلى 1,1% في 2018 ليصل إلى 1.0% في 2019 ، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 61 سنة¹. بعد ركود قوي بنسبة 5,1% في سنة 2020 بسبب الجائحة، ارتفع النمو الاقتصادي الوطني بنسبة 3,4% في سنة 2021 وتراجع إلى 3,2% في سنة 2022 ويعكس ذلك أداء ديناميكية نشاط اقتصادي يختلف محركاته عن محركات السنة السابقة، ففي الواقع إذا كان الانتعاش الحاصل بعد الجائحة في سنة 2021 قد بدأ بشكل رئيسي بسبب قطاع المحروقات، فإن ذلك الانتعاش الحاصل سنة 2022 قد نتج بشكل رئيسي من نمو القطاعات خارج المحروقات، وبالتالي سجل إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات تقدماً بنسبة 4,3% في سنة 2022 مقابل نسبة 2,3% في سنة 2021 في حين انخفض نمو إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بنسبة 0,6% في سنة 2022 بعد نمو قوي بنسبة 10,5% في السنة السابقة. وبلغ النمو الإجمالي من حيث الحجم 3,2% في سنة 2022 مقابل 3,4% في سنة 2021 ومن حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 27 688,9 مليار دينار².

ثانيا - علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في الجزائر :

المنحنى رقم (09) يوضح علاقة معدل التضخم بمعدل النمو (الناتج الداخلي الخام، خارج المحروقات، في قطاع المحروقات) للجزائر في الفترة (2022-2000):



المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج EXCELL بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (03)، والجدول رقم (09).

من خلال الشكل رقم (09) يتضح انه في بداية الفترة بلغ معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.3%، 2.4% على الترتيب ثم اخذ معدل التضخم بالارتفاع سنة 2001 بنسبة 4.2% ليرتفع

¹ - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2019، ديسمبر 2020، ص 24 .

² - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 25.

معدل الناتج الداخلي الخام بالارتفاع بنسبة 2.59% نلاحظ هنا أن تذبذب في معدل التضخم سواء بالانخفاض أو الارتفاع لم يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي وبقي في الارتفاع، خلال الخمس السنوات الأولى (2000-2005)، وهذا يفسر عودة الاستقرار الاقتصادي في سنة 2000 حيث تميزت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بقبالية الاستمرار، وهذا بفضل إطلاق الحكومة لمخطط الإنعاش الاقتصادي في إطار سياستها التنموية المالية وأيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك حيث سجل قطاع المحروقات سنة 2003 معدل نمو قدره 8.8% وأيضا الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات¹، وبالرغم من إطلاق الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يتضح لنا أن معدل نمو الناتج المحلي شهد تذبذبا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2013 بينما عرف معدل التضخم ارتفاع مستمرا خلال هذه الفترة إلى أن سجلت سنة 2012 معدل تضخم بنسبة 8.5% وهو أعلى معدل خلال العشرية، وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي لم يستأنف بعد نموه إذ تراجعت قيمته المضافة للسنة السابعة على التوالي، منخفضة في سنة 2012 بنسبة 3,4% من حيث الحجم، لتبلغ نسبة الانخفاض الإجمالي للسنوات السبع الأخيرة 21,8%².

يرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي في سنة 2018 بنسبة 1.1% وسنة 2019 بنسبة 1.0% كليا إلى قطاع المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال هذه السنة (-6,4%)، ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006 باستثناء التحسن المسجل في سنة 2016 (7,7% من النمو)³، في حين بلغ معدل التضخم سنتي 2016 و2017 بنسبة 6.4% و5.6% على الترتيب في حين انخفض سنة 2018 بنسبة 4.3%، بدأ تراجع إجمالي الناتج الداخلي، على أساس سنوي مقارن، خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 (-3.7%) قبل أن يزداد هذا التراجع بشدة خلال الثلاثي الثاني (-10.4%) بسبب إجراءات الحجر المعتمدة بهدف احتواء الفيروس (جائحة كوفيد-19)⁴، بعد ركود قوي بنسبة 5,1% في سنة 2020 بسبب الجائحة، ارتفع النمو الاقتصادي الوطني بنسبة 3,4% في سنة 2021 وتراجع إلى 3,2% في سنة 2022 ويعكس ذلك أداء ديناميكية نشاط اقتصادي يختلف محركاته عن محركات السنة السابقة ففي الواقع إذا كان الانتعاش الحاصل بعد الجائحة في سنة 2021 قد بدأ بشكل رئيسي بسبب قطاع المحروقات، فإن ذلك الانتعاش الحاصل سنة 2022 قد نتج بشكل رئيسي من نمو القطاعات خارج المحروقات⁵.

من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الاقتصادية المتبعة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مصدره

¹ - لهشمي عبد الكامل ، خطاب موارد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر، دراسة تحليلية للفترة

2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد2 (2021)، ص 576.

² - بنك الجزائر ، **التطور الاقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي لسنة 2012 ، نوفمبر 2013، ص 39.

³ - بنك الجزائر ، **التطور الاقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي لسنة 2018، ديسمبر 2019، ص 14.

⁴ - بنك الجزائر ، **التطور الاقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي لسنة 2020، ديسمبر 2021، ص 26.

⁵ - بنك الجزائر ، **التطور الاقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، ص 25.

زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي، فهذا يؤدي إلى زيادة العرض بمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو، وبالتالي ينتج عن زيادة معدل النمو الاقتصادي استقرار أو حتى انخفاض في معدل التضخم، أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم) في حالة الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أن معلمة¹ معدل التضخم موجبة فتدل على تأثيره الطردي على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالباً ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة كتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالباً زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات لقابلة الزيادة في الطلب .

1 - مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية، مرجع سابق، ص 705.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما سبق في دراستنا لدور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم وبالرغم من استقلالية السياسة النقدية إلا أنها تحاول الحد من هذه الظاهرة قدر الإمكان وذلك من خلال عدة أدوات تتناسب مع طبيعة وخاصة الاقتصاد الوطني .

وتعمل الجزائر جاهدة في إطار السياسة النقدية التوصل إلى خفض معدلات التضخم، حيث شهدت الجزائر منذ الاستقلال أدنى معدل تضخم بنسبة % 0.3 سنة 2000 ، و هذا نتيجة الإصلاحات المتبعة و فعالية السياسة النقدية المنتهجة و ضبط الأسعار و تقليص نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد، فيما عرفت الفترة (2001-2022) مد وجزر في معدلات التضخم من ارتفاع وانخفاض في معدلاته ، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا بسبب النمو السريع و ارتفاع الكتلة النقدية، والأزمة المالية العالمية ،وقد عانت الجزائر من اقتصاد قليل التنوع في صادراته يعتمد على إيرادات المحروقات أدى بتراجع إيرادات الخزينة العمومية ونتيجة لانخفاض أسعار النفط سنة 2015، ما أدى ببنك الجزائر إلى الوسائل التقليدية لتمويل عجز الخزينة ،و شهدت سنة 2021 ارتفاعا دوليا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وعليه ازدادت درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية، وحسب تقييم أجراه بنك الجزائر فإن ارتفاع التضخم سنة 2022 بنسبة %9.7 يعود بشكل رئيسي إلى التضخم المستورد، مما يشير إلى أن جزء من التضخم هو من أصل هيكلي .



الخاتمة



الخاتمة العامة

يعتبر التحكم وضبط معدلات التضخم من المسائل التي يجب على الحكومات تقديرها بصفة فعلية والأخذ بالأدوات والسياسات اللازمة للقضاء عليها، وتنتج الحكومات غالبا للقضاء على التضخم إلى الاعتماد على السياسات النقدية غير التوسعية، وكذا التوجه نحو زيادة مرونة أسعار الصرف، بينما تتجه الاقتصاديات والبنوك الأكثر مقدرة على إيجاد سياسات نقدية فاعلة إلى الاعتماد على السياسات النقدية التقييدية التي تراعي تحقيق هدف التحكم في الظروف التضخم من جهة، ومن جهة أخرى تراعي الحفاظ على ضمان البقاء على حوافز الاستثمار من جهة أخرى، فالتحديات التي تواجه البنوك المركزية تمثل اختبارا فعليا لها، فقيام البنك المركزي باعتماد السياسات النقدية التقييدية من جهة سوف يؤثر سلبا على معدلات القروض والحوافز والتسهيلات الموجهة للاستثمار من جهة أخرى، أما إذا قام البنك المركزي باعتماد سياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة ورفع معدلات التضخم بفعل التوسع النقدي.

وفي جانب آخر نجد أن معظم العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ومنها الجزائر قامت باعتماد سياسة استهداف التضخم، نظرا لان التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة انعدام المرونة وضعف الهياكل الإنتاجية في الاقتصاديات النامية، وتمثل السياسة النقدية الإطار الفاعل أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم وذلك نظرا لكون السياسة النقدية تتبع للبنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية.

وتستخدم السياسة النقدية عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق المفتوحة للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة. وفي جانب آخر تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى وهذا من خلال تميزها بأهدافها المتمثلة في مقاومة التضخم وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل وكذا تنمية الصناعة المحلية.

وفي إطار تقييم واقع التضخم النقدي في الجزائر نجد عموما أن الإصدار النقدي يتخطى المستويات المطلوبة وهذا مقارنة مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار ومن الأسباب الفعلية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هو ضعف النمو في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة في

الخاتمة العامة

هذه السنوات الأخيرة، إضافة إلى حالات الزيادة المطردة في الكتل الاجرية للموظفين التابعين للقطاع العام والخاص والتي بلغت مستويات كبيرة في السنوات الأخيرة أثر بصفة مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة.

ورغم المحاولات العديدة للتخفيض من حدة وتأثير التضخم المستورد لمحاربة المضاربة، وكذا محاولة السيطرة على الطلب الكلي وذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية، إلا أن الدور الفعلي يبقى من اختصاص البنك المركزي الذي يقوم بتوظيف أدوات السياسة النقدية المختلفة حسب المراحل المختلفة للحد من ظاهرة التضخم وتصحيح الأوضاع الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

- أ- صحة الفرضية الأولى: يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناجمة عن تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والهيكلية، حيث رأينا تنوع وتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر.
- ب- صحة الفرضية الثانية: يتأثر معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات معدل التضخم، ومن الناحية النظرية يمكن القول أن مؤشر التضخم قد يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الاقتصادية المتبعة.
- ت- صحة الفرضية الثالثة: مدى تأثير المعروض النقدي على معدلات التضخم، فلقد كان ارتفاع الكتلة النقدية M2 من الأسباب الأساسية، لارتفاع معدل التضخم في الجزائر.

ثانياً: نتائج الدراسة

وقد عرف التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022) مستويات مرتفعة حسب مؤشر الأرقام القياسية للأسعار، ففي سنة 2022 واصل المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك وتيرته المتسارعة مسجلاً معدلات تضخم هي الأعلى بالنسبة للعشر سنوات الأخيرة، حيث بلغت الزيادة في المؤشر الوطني نسبة 9,70% مقابل 7,23% في 2021.

- أ- يعتبر التضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر في الأسعار المحلية، و مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي.
- ب- يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار.

الخاتمة العامة

- ت- العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والنتاج الداخلي الخام، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام.
- ث- يمكن القول أن مؤشر التضخم قد يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الاقتصادية المتبعة.
- ج- إن معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة كتطورات السوق العالمية.
- ح- يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي.
- خ- عرفت السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض عدة تعديلات، الأمر رقم 01/01 يعزز الاستقلالية النقدية، الأمر 11/03 يوضح علاقة بنك الجزائر بالحكومة، الأمر 10/04 يهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم.
- د- قانون 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017: جاء اقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير في الإيرادات اثر الأزمة النفطية 2014، وذلك من خلال السماح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات (05) من تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية أو ما يطلق عليه (التمويل غير تقليدي)
- ذ- وقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022) مستويات منخفضة و مرتفعة وشبه مستقرة، سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 نموًا بنسبة 14,47% في سنة 2022، ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى زيادة المجمع النقدي M1 الذي ارتفع بنسبة 13,10% في سنة 2022 مقابل معدل نمو بلغ 14,19% في سنة 2021.
- وعلى ضوء ما سبق يمكن إعطاء بعض التوصيات

ثالثا: المقترحات

- أ- ضرورة إعطاء أهمية أكبر للسياسة النقدية في الجزائر، وتفعيل أدواته النقدية للتحكم في المعروض النقدي.
- ب- محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار النقدي و تداول الأوراق المالية.
- ت- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز و تدعيم القطاعات الإنتاجية لتكون قادرة على منافسة السلع المستوردة.

الخاتمة العامة

- ث- مواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والاستفادة منها.
- ج- ضرورة التوفيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لتحقيق فعالية أكثر للحد من ظاهرة التضخم.

رابعاً: آفاق الدراسة

بعد هذه الدراسة و استغلال النتائج السابقة نقترح المواضيع التالية:

- أ- استقلالية بنك الجزائر وانعكاساته على أداء السياسة النقدية .
- ب- دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، دراسة حالة الجزائر .
- ت- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- ث- علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في الجزائر .
- ج- نظرة الاقتصاد الإسلامي في معالجة ظاهرة التضخم .



قائمة المصادر و المراجع



القرآن الكريم :

الآية 11 من سورة الرعد.

أولا الكتب باللغة العربية:

1. أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 1998.
2. أشرف سمارة، "دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية"، فلسطين، ماي 2011.
3. أكرم حداد "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري" دار وائل للنشر والتوزيع -عمان- الطبعة الأولى.
4. موسى زواوي، مدخل عام الاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
5. وضاح رجب - التضخم والكساد (دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار) ، 1430هـ-2009 م
6. رحيم حسن، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع، سنة 2010.
7. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993
8. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
9. عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، قسنطينة، 2003-2004 .
10. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2014.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
13. محسن أحمد الخضيرى، البنوك المركزية فاعلية الإشراف على البنوك في عالم متغير، أترك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016.
14. محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001 .
15. محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
16. محمد ضيف الله القطابري، "دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية-قياسية)" دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
17. منى علوان آل شريف محمد - التضخم أسبابه وأثاره وسبل معالجته - قسم علوم مالي مصرفي ، جامعة عدن ،اليمن ، 2022.

18. محمد يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2003 .

ثانيا : المجالات

1. سهام كامل محمد، "دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2008-2000"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، (المجلد الأول، العدد 02، 2009)، جامعة بغداد، العراق.

2. مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقت المتجددة، المجلد 10، العدد 02، السنة 2024، جامعة 20 أكت 1955 سكيكدة، الجزائر .

3. ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62، السنة 2013، جامعة تبسة ، الجزائر .

4. صالح تومي، فتيحة بن عليّة، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 22 سنة 2020، جامعة الجزائر 3 .

5. عقبة سحنون، بسمة حشوف، فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة (2010-2020)، مجلة التحليل الاقتصادي و دراسات التنمية، جامعة العلوم الإسلامية الجزائر المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2022، المركز الجامعي صالحى أحمد النعام ، الجزائر .

6. جميعة فاطمة، السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر في إطار تلاحق الأزمات النفطية دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 ، جامعة عمار ثلجي الاغواط ، الجزائر، 2023.

7. مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02-2019، 2019، جامعة البويرة ، الجزائر .

8. حسبية مداني ، فؤاد مجناح، محددات قياسية باستخدام نموذج الانحدار للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة (1990-2021)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 02 (2023)، جامعة الأغواط الجزائر .

9. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، سنة 2019.

10. وهيبه حلبي، طلب دليلة، عدة فاروق، فعالية السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة -1990 2019 دراسة قياسية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد /07 العدد: 01 (2022)، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر .

11. زواوي فضيلة، شكري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات، مجلد 05 عدد 01 مارس 2021، جامعة بومرداس الجزائر.
 12. بوبودة زهرة، راضية مصداغ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
 13. النعماي امينة، يوسفات علي، بابا احمد عبد المجيد، تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 1, No. 1, (2018) 09-17، جامعة أدرار الجزائر.
 14. علال ثابت، جمال سويح، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة أفاق للعلوم، العدد 17 سبتمبر 2019 المجلد 05، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
 15. نور الدين جليد، خولة شردود، فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم - دراسة حالة الجزائر 2008-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، المركز الجامعي تيبازة، سنة 2022.
 16. قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11 / العدد: 02 (2021)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
 17. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال فترة (2000-2011)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جامعة الشلف، جوان 2014.
- ثالثا: الرسائل والأطروحات
1. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، نيل شهادة الدكتوراة LMD، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر - الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021.
 2. بطاهر علي «إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005 - 2006.
 3. بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.

4. بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012،2013.
5. السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2020-2021.
6. لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013،2014، .
7. مناصرية خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،2016.
8. اوكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، 2000-2009 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2010-2011 .
9. الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013.
10. عبد الجليل شليق - استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر(1990-2009)، نيل شهادة الماجستير تخصص مالية وبنوك وتأمينات ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة السنة الجامعية 2011-2012.
11. لعزازي حسية،"دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع النقود والبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

رابعاً: الملتقيات والمحاضرات:

- 1- عبد العزيز قتال، قانون النقد والقرض، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر شعبة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة العربي التبسي تبسة ، السنة الدراسية 2020-2021.
- 2- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

خامسا: التقارير :

- بنك الجزائر التقرير السنوي،التطور الاقتصادي والنقدي، لسنة 2008، سبتمبر 2009.
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي لسنة 2010، جويلية 2011.
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي لسنة 2011، اكتوبر 2012.
- بنك الجزائر التقرير السنوي،التطور الاقتصادي والنقدي، لسنة 2012 ، نوفمبر 2013.
- بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي، لسنة 2013، نوفمبر 2014.
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي لسنة 2017، جويلية 2018.
- بنك الجزائر التقرير السنوي،التطور الاقتصادي والنقدي، لسنة 2018 ،ديسمبر 2019
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي لسنة 2019، ديسمبر 2020.
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي لسنة 2020، ديسمبر 2021.
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، ديسمبر 2022.
- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي،التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023.
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر،رقم 05 ديسمبر 2008.
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر،رقم 17 مارس 2012 .
- بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر،رقم 34 جوان 2016 .
- بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر،رقم 49 مارس 2020 .
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية الرابع لبنك الجزائر،رقم 61 لسنة 2022 .
- بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر،رقم 50 جوان 2020 .
- بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية الثالث لبنك الجزائر،رقم 64 لسنة 2023 .
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 290، الجزائر 2020.

1- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 216/ 2020 , Série E : Statistiques Economiques N° 103, Alger, , ONS – MAI 2020, P.P: 34-43.

2- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 200/ 2016, Série E : Statistiques Economiques N° 87, Alger, ONS – juillet 2016, P.P: 33-42.

3- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 171/2012, Série E : Statistiques Economiques N° 68, Alger, ONS – Juin 2012, P.P: 35-44

- 4- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 232/2023, Série E : Statistiques Economiques N° 119, Alger, ONS – juillet 2023, P.P: 34-43
- 5- Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 227/2022, Série E : Statistiques Economiques N° 114, Alger, ONS – OCTOBRE 2023, P: 43
- , http://www.ons.dz/spip.php?rubrique212&debut_articles=10#pagination_articles

مذكرات ماستر:

1. بلال شنافي - فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2019) نيل شهادة ماستر تخصص نقدي وبنكي جامعة محمد البشير الإبراهيمي بوج بوعريويج السنة الدراسية 2020-2021.
2. بن عطار زهرة، ثامر كريمة، السياسة المالية و دورها في ضبط التضخم - حالة الجزائر ، نيل شهادة الماستر، تخصص مالية جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
3. خليفي فايزة - شنافي خديجة ، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمي ، جامعة اكلي محمد اولحاج - البويرة، السنة الجامعية 2014-2015.
4. دحان كنزة وسلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم ، رسالة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية ، أدرار، سنة 2016/2017.
5. شويفر احمد الرفاعي - دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، السنة الجامعية 2022-2023.
6. صابري ماجدة و آخرون، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي - تجربة الجزائر - مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مؤسسات مالية، قالمة، 2009-2010.
7. عبيد حسان، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم_ ، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم/الجزائر، سنة 2018/2017.
8. عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016) ، نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2018-2019.

تم بحمد الله

مستقل

Abstract:

Monetary policy is one of the economic policies that addresses the imbalances in an economy. One of the most important is the phenomenon of inflation, which the countries of the world seek to reduce the phenomenon of inflation, including Algeria.

In this study, we discussed the role of monetary policy in addressing the phenomenon of inflation in Algeria during the period 2000-2022. The study adopted the descriptive approach to the various concepts (monetary policy, inflation) and the analytical method of analysis (evolution of monetary supply, economic growth, consumption, monetary bloc interviews, with inflation) in Algeria.

The study concluded that Algeria's monetary policy controlled only relatively inflation, and that monetary policy must be given greater importance through the independence of the Bank of Algeria, but that inflation remained a reflection and a consequence of economic policies.

ملخص الدراسة:

تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية التي تعالج الاختلالات التي تطرأ على اقتصاد ما، ومن أهم هذه الاختلالات نجد ظاهرة التضخم، والتي تسعى دول العالم للحد من ظاهرة التضخم ومن بينها الجزائر.

وقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، حيث تبنت الدراسة المنهج الوصفي للتطرق لمختلف المفاهيم (السياسة النقدية ، التضخم) والأسلوب التحليلي لتحليل (تطور عرض النقد، النمو الاقتصادي، الاستهلاك، مقابلات الكتلة النقدية، مع التضخم) في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تتحكم بالتضخم نسبيا فقط، ويجب إعطاء أهمية أكبر للسياسة النقدية من خلال استقلالية بنك الجزائر، إلا أن التضخم يظل انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة .



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: **عبد الرحمان** الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: **101464369** والصادرة بتاريخ: **2016/10/22**

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

..... **دراسة السياسات النقدية في معالجة التضخم في**
..... **الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022)**

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

24 جوان **2024**

..... التاريخ:

الإمضاء





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: بديييس عبد الرحمان .الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101464369، والصادرة بتاريخ: 2016/10/22

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة (2020 - 2022)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

24 جوان 2024

التاريخ:

الإمضاء



